موقف مجلس النواب اللبناني من القضايا الاقتصادية
٢٠٠٥-٢٠١٢

م.م. فراس محمد هاشم
وزارة التربية- مديرية تربية الانبار

أ.د. أحمد صالح خليفه
جامعة الانبار- كلية الاداب

البريد الإلكتروني Email : ahmed1959saleh@gmail.com
Frarsking877@gmail.com

الكلمات المفتاحية: مجلس نواب، الاقتصاد، الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة، البطالة.

كيفية اقتباس البحث
هاشم ، فراس محمد، أحمد صالح خليفه، أحمد صالح خليفه ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The position of the Lebanese Parliament on economic issues 2005-2012

Assist. Firas Muhammad Hashem
Ministry of Education – Anbar Education Directorate

Dr. Ahmed Saleh Khalifa
Anbar University - College of Arts

Keywords : Parliament, agriculture, industry, trade, tourism, unemployment.

How To Cite This Article
Hashem, Firas Muhammad , Ahmed Saleh Khalifa, The position of the Lebanese Parliament on economic issues2005-2012, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2024,Volume:14,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

This study came to shed light on the position of the Lebanese House of Representatives on economic issues between the years 2005-2012, and the political and security developments that accompanied the period that had a negative impact on the economic reality of Lebanon, represented by the assassination of Hariri and its repercussions on the economic situation, and the subsequent disruption and closure of the House that lasted. A year and a half, in addition to the political tensions during the formation of each government and the security events that accompanied the formation process, as the Council followed everything that concerned the Lebanese national economy. It gave the agricultural issue an important aspect as it is the basic pillar of economic life in Lebanon, during which it discussed the general conditions of farmers and the low level of agriculture. In Lebanon, due to the weakness of the general budget, and the accompanying problems, farmers were forced to migrate to the city, due to the lack of government support. In addition to paying attention to industry issues, encouraging industrial development

and enacting the necessary laws to protect it, providing the main raw materials, the fuel crisis and its impact on the industry, and protecting it from external competition, by enacting laws and legislation to do so.

In the same context, the House of Representatives showed interest in trade and its affairs due to its fundamental role in supporting the Lebanese economy, and discussed ways to develop it, specifically paying attention to infrastructure. Tourism and its revitalization in Lebanon constituted an important resource for the Lebanese economy, despite its decline for some periods due to the political and security conditions that Lebanon experienced. The Council discussed methods to develop the tourism sector. As for unemployment and its negative impact on society, it was also one of the Council's priorities, as a result of its great importance and its impact on Society, as the Council discussed the problem of unemployment and its negative effects on Lebanese society.

الملخص

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على موقف مجلس النواب اللبناني من القضايا الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٢م، وما رافق المدة من تطورات سياسية وامنية كان لها الاثر السلبي على الواقع الأقتصادي للبنان، تمثلت باغتيال الحريري وتداعياته على الوضع الاقتصادي، وما تبعه من تعطيل واقفال للمجلس دام عام ونصف، فضلاً عن التجاذبات السياسية عند تشكيل كل حكومة والأحداث الأمنية التي رافقت عملية التشكيل، اذ تابع المجلس كل ما يهم الاقتصاد الوطني اللبناني، فأولى القضية الزراعية جانباً مهماً كونها الركن الأساسي للحياة الاقتصادية في لبنان، ناقش خلالها الاوضاع العامة للمزارعين، وتدني مستوى الزراعة في لبنان بسبب ضعف الميزانية العامة، وما رافق ذلك من مشاكل اجبرت المزارع للهجرة للمدينة، بسبب قلة الدعم الحكومي، فضلاً عن الاهتمام بقضايا الصناعة وتشجيع التطور الصناعي، وسن القوانين الضرورية لحمايتها، وتوفير المواد الأولية الرئيسية، وأزمة الوقود وتأثيرها على الصناعة، وحمايتها من المنافسة الخارجية، عن طريق سن القوانين والتشريعات الكفيلة بذلك.

في السياق نفسه، ظهر أهتمام مجلس النواب بالتجارة وشؤونها لدورها الأساسي في دعم الأقتصاد اللبناني، ومناقشة السبل الكفيلة في تطويرها تحديداً الأهتمام بالبنى التحتية. السياحة وتنشيطها في لبنان شكلت مورد مهم للأقتصاد اللبناني، بالرغم من تراجعها مدة معينة بسبب الاوضاع السياسية والامنية التي عاشها لبنان، وناقش المجلس الأساليب الكفيلة بتطوير قطاع السياحة، أما البطالة وتأثيرها السلبي على المجتمع، كانت هي الأخرى من أولويات

المجلس، نتيجة أهميتها الكبيرة وأنعكاسها على المجتمع، اذ ناقش المجلس مشكلة البطالة وتأثيراتها السلبية على المجتمع اللبناني.

المقدمة

أقر دستور لبنان الصادر في ٢٣ أيار عام ١٩٢٦م، بأن نظام الحكم في لبنان نظام جمهوري، يكون فيه مجلس النواب حجر الأساس للعملية الديمقراطية، كونه منتخب من قبل الشعب، ويتمتع باختصاصات تشريعية ورقابية لأعمال السلطة التنفيذية، في ضوء ذلك فأن موقف مجلس النواب اللبناني خلال الأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٢م) من القضايا الأقتصادية، شكل حلقة أساسية من حلقات التأريخ السياسي الأقتصادي للبنان المعاصر، للارتباط الوثيق بين تلك المجالات ومجلس النواب نتيجة تأثرها وتأثيرها بالتشريعات القانونية التي يقرها مجلس النواب، إذ أن من أهم التحديات التي تهدد الأستقرار السياسي عدم الأستقرار الأقتصادي، إذ أن الاستقرار السياسي مرتبط بشكل كبير بالاستقرار والمنظومة الأقتصادية اللبنانية.

نتيجة ذلك، عانى القطاع الأقتصادي في لبنان من خلل كبير، لما شهدته الاوضاع السياسية في لبنان، مما أدى لأنتشار الفقر والبطالة، نتيجة التدهور الأقتصادي بصورة عامة، وأنعكاسه على توفر فرص العمل، وأنخفاض مستوى دخل الفرد، ولمواجهة ذلك الواقع والنهوض بالقطاع الأقتصادي بصورة عامة، عقد مجلس النواب عدة جلسات لمناقشة السبل الكفيلة لنمو الأقتصاد اللبناني، من خلال دراسة المشاريع التي ترفعها الحكومة، ومقترحات النواب التي أهتمت بالقطاع وحمايته.

أحتوت الدراسة على مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة هي: استعرض المبحث الاول قطاع الزراعة، والمشاكل التي عانى منها المزارعين، وأستعرض الميحث الثاني اهمية الصناعة للبنان ومناقشها أهم قضاياها، تمثلت بضرورة توفير المواد الأولية ومصادر الطاقة وتخفيض الضرائب، لرفع مستوى الصناعة في لبنان ومقدرتها على المنافسة الخارجية، فيما ناقش المبحث الثالث التجارة وأهم معوقاتها من بنى تحتية وتسهيلات كمركية، والمصادقة على الاتفاقيات التجارية مع بلدان العالم، أما المبحث الرابع فقد كان للسياحة نصيب من مناقشات مجلس النواب، لدورها الكبير في الأقتصاد اللبناني ومستوى الدخل، وأكد المجلس على ضرورة الأهتمام بالقطاع وتطويره، وبحث المبحث الخامس تداعيات التدهور الأقتصادي وأنعكاساته على لبنان من خلال أرتفاع معدلات البطالة ، وتأثيرها على أنتشار الفقر وزيادة معدلات الجريمة.

أعتمدت الدراسة بالدرجة الأولى على محاضر مجلس النواب اللبناني خلال مدة البحث، ومصادر عربية وبحوث ودراسات تناولت الأوضاع الأقتصادية في لبنان، ومدى تأثرها بالتدهور الأمني والسياسي الذي شهده البلد.

المبحث الأول: الزراعة

أحتل القطاع الزراعي جانباً هاماً من مناقشات مجلس النواب، لما له من دور رئيس في تنمية الأقتصاد اللبناني والدخل القومي والصادرات اللبنانية ، فضلاً عن أن عدد كبير من السكان أعتمدوا في معيشتهم على الزراعة، وأرتبطت بشكل أو بأخر بذلك القطاع، وبقدر تلك الأهمية حرص مجلس النواب لإقرار القوانين الخاصة بالزراعة، والأهتمام بقضايا الفلاحين وتحسين أحوالهم الإجتماعية بإلغاء أو تخفيف الضرائب المترتبة عليهم ، وتأمين القروض الزراعية لهم، فكانت جلسات المجلس غنية بمناقشة الزراعة وتحسينها وحماية الإنتاج الزراعي[١].

شهدَ لبنان الأحداث السياسية والأمنية عام ٢٠٠٥م، والتي نجم عنها أزمة مالية خانقة، لم تسطع خلالها وزارة الزراعة القيام بالنشاطات الأنمائية للمناطق الزراعية، وفي ظل تلك الظروف طالب النائب (محمد رعد) في جلسة عقدها مجلس النواب في ٢٨ تموز ٢٠٠٥،ضرورة توفير عناية للمناطق الزراعية ببعلبك والهرمل والبقاع كونها مناطق منكوبة على الصعيد الانمائي، وبناء مراكز خاصة للإرشاد والدعم الزراعي، لاسيما وأن هذا القطاع مثل ما نسبته ٤٠- ٥٠% من القوى العاملة اللبنانية، كما طالب النائب (انطوان زهرة) تامين الحكومة طريقة لتصريف منتجات المزارعين، وبأسعار عادلة عن طريق توسيع الأسواق الخارجية ووضع محددات على الاستيراد وحمايتها من المنافسة الخارجية، في ضوء ذلك أولى البرنامج الحكومي الذي قدمه (فؤاد السنيورة)[٢] امام المجلس في ٢٨ تموز ٢٠٠٥، القطاع الزراعي قدم فيها رؤية لحل المشكلات الهيكلية، وأقامة المشاريع الأنمائية، وتعزيز الأرشاد الزراعي وتشجيع التسليف الزراعي، ودعم المنتجات الزراعية المحلية وتطويرها وفق المعايير الدولية، وحمايتها من المنافسة الخارجية بوضع محددات على عملية الأستيراد الخارجي[٣].

ومن الجدير بالذكر أن مساهمة القطاع الزراعي بلغت ما نسبته ١١% من الدخل الوطني اللبناني، اما صادرات هذا القطاع فقد بلغت ما نسبته ٣٠% من الصادرات الغذائية، وفي ظل تلك الاهمية والمساهمة الفعالة، شدد النائب عاصم عراجي بضرورة وضع سياسة زراعية واضحة تأخذ في حسابها حماية الفلاحيين وتصريف محاصيلهم الزراعية، وزيادة نسبة الوزارة من الميزانية العامة للبنان، وضرورة الأخذ بتوصيات منظمة الفاو Food and Agriculture

Organization (F–A–O)[٤] العالمية من أجل تنمية الزراعية بطرق صحيحة ومتطورة في لبنان[٥]، فيما طالب النائب (جمال الجراح) الحكومة الأهتمام بالزراعة التقليدية وتطويرها لتكون قادرة على المنافسة عالمياً، عن طريق إقامة مراكز للإرشاد والتوجيه الزراعي، وأخرى لتخصيب البذور، ودعم التعاونيات الزراعية ومؤسسات التصنيع الزراعي، ومراقبة الأسمدة والبذور المستوردة وأخضاعها للفحص المختبري، دفع ذلك إلى ايضاح (فؤاد السنيورة) أن حكومته عملت على تشجيع التسليف الزراعي، وأستكملت أعمال تحديد وفرز المناطق غير الممسوحة في لبنان وإصلاحها زراعياً، لتطوير الزراعة وتنوعها، والأخذ بتوصيات المنظمات الدولية المختصة بالشأن الزراعي والغذائي [٦].

لم تتوقف مشكلات القطاع الزراعي عند ذلك فقط، اذ كان للمواقف الدولية والإقليمية أثر واضح على نمو هذا القطاع، لاسيما الأنسحاب السوري من لبنان، إذ عملت الحكومة السوريا على اغلاق حدودها مع لبنان، مما أثر بصورة عكسية على تصريف المنتجات الزراعية اللبنانية[٧]، فانتقد النائب (سليم عون) بيان حكومة فؤاد السنيورةعام ٢٠٠٥م، لعدم معالجته أزمة اغلاق الحدود مع سوريا وتداعياتها على المزارع اللبناني، فيما طالب النائب (اسامة سعد) بزيادة ميزانية وزارة الزراعة، لتمكنيها القيام بما هو مطلوب منها وتحسين نوعية الأنتاج وكميته، فيما شدد النائب (عزام دندشي) على ضرورة دعم المزارع الذي تكبد خسائر فادحة نتيجة أغلاق الحدود، وتأمين استمرارية التغذية الكهربائية الضرورية للقطاع الزراعي، لما يحقق تقليل كلفة الأنتاج على المزارع، كما أنتقد النائب (حسين الحاج حسن)[٨] الحكومات السابقة بعدم مقدرتها على أرسال قانون زراعي لمجلس النواب لدراسته، موضحاً في الوقت نفسه، أن البيان الوزاري للحكومة لا يختلف عن البيانات السابقة، من تسليف وأرشاد وتسويق للزراعة دون اعمال "**حقيقية**"، وفي ذلك الشأن، حرض فؤاد السنيورة على معالجة أزمة الحدود المغلقة مع سوريا، بعد أكتمال تشكيل حكومته، وتعويض المزارعين عما الحقهم من أضرار[٩].

ونتيجة أزمة الوقود في لبنان، عانت البقاع أكبر المناطق هي الأخرى من تدهور كبير، لاعتماد الزراعة فيها على الآبار الأرتوازية بوساطة المكائن التي تعمل بالوقود، عليه، بدأت الزراعة بالأنحسار في لبنان بصورة عامة والبقاع تحديداً نتيجة الأزمة، مما دفع هذا الواقع بالنائب (حسن يعقوب) لمطالبة حكومة فؤاد السنيورة بضرورة أقامة السدود والإفادة من مياه السيول والفيضانات لتقليل كلفه الأنتاج الزراعي[١٠]، فيما طالب النائب (نقولا فتوش) من وزير الاقتصاد سامي حداد[١١] "**التحرك الفوري لشراء محصول الحنطة من المزارعين في البقاع كي لا يلحق بهم اضرار أخرى مع أقتراب فصل الشتاء**"، فرد فؤاد السنيورة أن الأوامر صدرت الى

وزارة الأقتصاد بالتحرك لشراء المحاصيل من مزارعي البقاع، وأن الحكومة تعمل على "**مراجعة ومتابعة كافة الأضافات والافكار ومناقشتها مع الوزراء**"[١٢].

أدى إهمال قطاع الزراعة في لبنان وأنخفاض مستوى دخل المزارعين، إلى زيادة معدّلات الفقر في المناطق الريفية وحدوث هجرة داخلية أدت إلى نشوء أزمة فقر حول المدن ومن ثم الهجرة باتجاه الخارج[١٣]، ذلك ما اوضحه النائب (الياس عبد الله) في جلسة مجلس النواب في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٦م، مؤكداً في الوقت نفسه، ضعف المشاريع والمقترحات التي قدمتها اللجان النيابية والحكومة، وضعف اشكال دعم الزراعة والمزارع، أدى بنهاية الأمر لهجرة المزارعين إلى المدينة بحثاً عن فرص العمل، فعقب وزير المالية (جهاد ازعور)[١٤] أن دعم الزراعة لا يرتبط فقط بموازنة وزارتها أنما بالدعم الذي تؤمنه الحكومة للقطاعات الزراعية، فمن الضروري المحافظة على القطاعات الزراعية وعلى التنمية الريفية، وتطوير أليات الدعم كافة لتكون هادفة وفاعلة في إن واحد[١٥].

نتيجة تلك المشكلات، ومن أجل أنعاش القطاع الزراعي، عقد مجلس النواب جلسة تشريعية في ٣ أذار ٢٠٠٦م، بحضور رئيس الحكومة فؤاد السنيورة لمناقشة كيفية تطوير الزراعة، اوضح خلالها النائب (نوار الساحلي)[١٦] أن المواطن اللبناني في حالة ترقب للموقف الحكومي من المشاريع الأنمائية، لاسيما في القطاع الزراعي، وتسأل عن خطة الحكومة في السياسة الأنمائية الزراعية؟ فأجاب رئيس الحكومة "**ان القروض الميسرة الممنوحة للبنان اعيد تحريكها وبدأت المشاريع تنفذ على الصعد كافة، وأن العجلة الأقتصادية ستشهد تحركا كبيرة بمثل هكذا مشاريع**" ، وجرى خلال الجلسة مناقشة أتفاقيات عقدتها الحكومة لتطوير الزراعة في مدينة منترو – سويسرا في ٢٤ حزيران ٢٠٠٤،مع كل من (سويسرا وايسلندا والنروج وإمارة ليختنشتاين)، منحت بموجبها لبنان تنازلات لناحية التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها الدول الثلاث، وتمنح الدول بدورها تنازلات لناحية التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات ذات المنشأ اللبناني. أنتقد النائب (حسين الحاج حسن) الأتفاقية كونها فتحت الأسواق اللبنانية أمام البضاعة الأوربية، في حين أن الزراعة والصناعة الزراعية ليستا مهيأتين للدخول الى أسواق الدول المتعاقدة، وذلك ما يزيد من أزمة الزراعة في لبنان، فيما رد وزير الأقتصاد (سامي حداد) بأن هذه الأتفاقات ليس لها علاقة بالسوق الأوروبية ،كون دولها ليست منضوية إلى السوق الأوروبية، وتعقيباً على ذلك، أوضح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة بأهمية الأتفاقيات للبنان لترسيخ تعامله مع تلك الدول. وبعد سلسلة من المناقشات بين معترض ومؤيد أوضح خلالها وزير الزراعة (طلال الساحلي)[١٧] أن هذه المشاريع قدمت من

الوزارات السابقة وهي تندرج ضمن أطار السياسة العامة للوزارة ، لذا قدمت من أجل أن يتم التصديق عليها في مجلس النواب، وفي نهاية المناقشة صادق المجلس بالأجماع على الأتفاقيات[١٨].

لم تحُل هذه الإجراءات من دون تعرض القطاع الزراعي في لبنان لنكبات متكررة، تمثلت في أنخفاض المياه الجوفية، وبدائية وسائل الزراعة، والحرائق الموسمية، وضعف الدعم الحكومي للمزارعين، فضلاً عن تصحر لبنان، وذلك ما حذرت منه منظمة الفاو(F-A-O)في وقت سابق[١٩]، وما أدى إلى عزوف عدد كبير من المزارعين عن مزاولة أعمالهم، والهجرة للمدن وبعض الأحيان الى خارج لبنان، للبحث عن فرص عمل بديلة، وبحكم تلك العوامل مجتمعة، طالب النائب (مصطفى حسين) في جلسة مناقشة البيان الوزاري لحكومة فؤاد السنيورة الثانية في ٨ أب ٢٠٠٨، بضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وسد الخلل والعجز الحكومي المتراكم خلال عقود، فضلاً عن أحياء مشاريع الري وأنشاء بعض السدود لأهميتها في المناطق الزراعية، وتأمين الأسمدة والبذور وتسويق المنتجات، ومنع المنافسة الخارجية للوصول الى أقتصاد وطني ناجح، فاكد فؤاد السنيورة سعي حكومته انعاش القطاع الزراعي، من خلال معالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها القطاع على كافة الاصعدة، وتحسين الأرشاد الزراعي، وتحسين وتحديث وسائلها وأليااتها لاكتساب قدرات جديدة للزراعة، وتشجيع الزراعات الإستراتيجية كالقمح والعلف بسبب مردودها المشجع للمزارع، وأستغلال أفضل للموارد الزراعية من أرض قابلة للزراعة ومياه وكفاءات بشرية، وتقديم القروض للقطاع الزراعي وأنشاء البحيرات الجبلية بما يسهم رفع منسوب المياه الجوفية[٢٠].

من جانب أخر، واجه التسويق الزراعي في لبنان قيود، تمثلت بضعف عمليات التسويق والعمل التعاوني شبه الغائب، وعدم توافق العرض مع الطلب، مما سبب فجوة كبيرة بين المنتجين والمستهلكين، إذ أن الأصناف المنتجة ليست دائماً من الأنواع التي يرغب اليها المستهلكين، فشدد النائب (كميل معلوف) في جلسة الثقة على حكومة فؤاد السنيورة الثانية، على ضرورة اعتماد الحكومة على خطة إستراتيجية طويله ألامد عنوانها الأعتماد على الزراعة والصناعة الزراعية الوطنية بهدف أنتاج السلع اللبنانية التي تحوز على قمه تفاضلية في الأسواق العربية والأقليمية، وطالب من وزير الخارجية اللبناني (فوزي صلوخ) [٢١]التعاون مع وزارة الزراعة لتأمين مكاتب تمثيل زراعية في سفارات وبعثات لبنان المنتدبة الى البلدان العربية والاقليمية المجاورة، هدفها الترويج للسلع الزراعية اللبنانية، فيما طالب النائب (سليم عون)تخصيص موازنة لوزارة الزراعة تلبي حاجات تطوير الزراعة في لبنان، وأقرار التسليف الزراعي عن طريق انشاء

بنك التسليف الأنمائي الزراعي، من اجل توفير القروض الميسرة الطويلة الأجل لصغار المزارعين، لمساعدتهم على تعزيز كمية ونوعية المحاصيل الزراعية، لتلبية أحتياجات الأسواق الداخلية والعالمية، فضلاً عن أنشاء صندوق وطني للكوارث الزراعية، يهدف الحد من خسائر المزارعين وحماية القطاع الزراعي[٢٢].

وفي هذا، تسأل النائب (هاشم علم الدين) في جلسة عقدها مجلس النواب في ١٩ أذار ٢٠٠٩ لمناقشه عدد من المشاريع والقوانين العامة، عن أجراءات الحكومة لتعويض المزارعين عن الاضرار الناتجة عن الكارثة الطبيعية التي حصلت في شتاء عام ٢٠٠٧ [٢٣]، ولعدم حضور وزير الزراعة (الياس سكاف) الجلسة رد رئيس الحكومة فؤاد السنيورة على السؤال بأن محاولة جرت من أجل معالجة موضوع المؤسسات الأقتصادية، وتم ايجاد آلية لمعالجة بعض الأضرار لمن لهم علاقة بالقروض من المصارف، وحصلت افادة للعديد من المؤسسات الصناعية من خلال التسهيلات التي منحت لهم وبكثير من التخفيضات، وأن ذلك الأمر بحاجة إلى تدبير الأموال اللأزمة مع ضعف ميزانية الدولة بشكل عام وقطاع الزراعة تحديداً[٢٤].

في السياق نفسه، أنتقد النائبان (الوليد سكرية وقاسم عبد العزيز) كمية المبالغ المخصصة للقطاع، خلال الميزانيات السابقة والتي لا تنسجم مع أهمية القطاع للاقتصاد الوطني، وطالب بزيادة موازنتها وأعطائها الأمكانيات اللازمة لتطوير الزراعة، وطمئنه المزارع ودعمة وتوفير الوسائل والطرق الكفيلة لرفع مستوى الأنتاج الزراعي، وخفض قيمه التكاليف، فيما طالب النائبان (انوار الخليل وجوزيف معلوف) من وزير الزراعة (السيد حسين الحاج حسن) وضع سياسات زراعية كفيلة، لتنشيط الزراعة في مدينة زحلة كونها مصدر العيش الأول لأهل القضاء، وأستكمال وتوسيع مشاريع الري في مختلف المناطق، وتنفيذ خطة البحيرات في المشروع الأخضر[٢٥]، وأنجاز مشاريع السدود الهادفة لتامين ٨٠٠ مليون م٢ من المياه، وبحكم تلك الطروحات، أكد (سعد الحريري) سعي حكومته لتطوير وتحفيز القطاع الزراعي، وفتح مجالات أوسع في الخارج للمنتجات الزراعية اللبنانية، والعمل على أقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع الزراعي، المحالة إلى مجلس النواب، وتفعيل الأرشاد الزراعي وتعزيز دور مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، وتخفيض كلفة الأنتاج ودعم الصادرات الزراعية، وتفعيل دور التعاونيات الزراعية، فضلاً عن تطوير قانون المصرف الوطني للأنماء الزراعي، لتقدم من خلاله السلف طويلة الأجل والتأمين على المخاطر الطبيعية التي تصيب القطاع الزراعي[٢٦].

وفي ظل التطورات السياسية والأمنية التي عاشها لبنان في عام ٢٠١٠شهد القطاع الزراعي تراجعاً نسبياً، بلغ نسبته ٦% عن عام ١٩٩٦، وانخفضت نسبة المستفيدين من

التسليف الزراعي، فقد بلغت ما نسبته ١% فقط من عدد المزارعين[٢٧]،فاكد رئيس الوزراء المكلف (نجيب ميقاتي)[٢٨] في جلسة الثقة والتصويت على حكومته في ٥ تموز ٢٠١١، تعهد الحكومة بالأستمرار في العمل على النهوض بالقطاع الزراعي من أجل توفير فرص عمل ومصادر للعيش الكريم في المناطق الريفية،وتطوير القطاع والبنية التحتية وتفعيل الأرشاد والرقابة لتعزيز الصادرات الزراعية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، لاسيما الغابات والمياه ومعالجة الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية[٢٩].

القت المشكلات السياسية بضلالها على الواقع الأقتصادي اللبناني بصورة عامة، والقطاع الزراعي تحديداً، أنتقد النائب (محمد الحجار) في جلسة عقدها مجلس النواب في ١٧ نيسان عام ٢٠١٢، وزارة الزراعة في أعتمادها على جمعيات وهمية، مرجعيتها أحزاب سياسية تدخلت بتوزيع الأدوية ألزراعية على مناطق تتناسب مع الأنتماء والولاء السياسي للمنطقة، وليس على أسس علمية واضحة، فيما انتقد النائب (نبيل دي فريج) وزير الزراعة السيد (حسين الحاج حسن) بان وزارته لم ترفع اي قانون الى مجلس النواب خلال السنوات الثلاث الماضية، في المقابل طالب النائب (قاسم عبدالعزيز) من وزير الزراعة توسيع مساحة زراعة التبغ في الجنوب، ودعم محصولي الليمون والموز التي تكدست بسبب عدم وجود اسواق خارجية[٣٠].

ومن أجل مواجهة ذلك الواقع والنهوض بالقطاع الزراعي، عقد مجلس النواب جلسة في ٣ أب٢٠١١، لمناقشة مجموعة من المراسيم والتشريعات الخاصة بالقطاع الزراعي، ناقش فيها القانون بالمرسوم ٤٦٥١ في ٢٣ تموز ٢٠١٠، والمتضمن إبرام مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، والموقعة في بيروت في ١٩ أذار ٢٠١٠، لتعزيز التعاون بينهما في كافة المجالات الزراعية المختلفة، من أنتاج وتسويق، ومكافحة وأرشاد وتبادل معلومات ولمدة خمس سنوات، فصادق المجلس بالأجماع على القانون، وعلى مشروع قانون أخر أجيز من خلالها للحكومة أبرام أتفاقية قرض بقيمة ٨,٤٠٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكي، وقعت بين لبنان وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بمدينة فيينا في ٢٢حزيران ٢٠١٠، لتمويل مشروع التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجبلية، إذ يهدف المشروع إلى الحدّ من الفقر في أوساط سكان المناطق اللبنانية الريفية وتلك المتضررة من الحرب تحديداً، من خلال تحسين ادارة المياه والتربة، والنهوض بالإنتاج الزراعي، وتفعيل الربط التجاري مع الأسواق الخارجية[٣١].

يتضح مما تقدم، أن موقف مجلس النواب من قطاع الزراعة كاد أن يكون ضعيفاً لم يتجاوز دعوة الحكومات للتخطيط والأرشاد والتسويق، ورفع مستوى الدعم المقدم من قبلها، فضلاً

عن المصادقة على بعض الأتفاقيات التي عقدتها الحكومة، بغياب مقترحات قانون تطوير القطاع الزراعي، إذ أنه لم يقدم أي أقتراح قانون يخص القطاع الزراعي طيلة الدورتين، سوى ٦ مشاريع قانون قدمت من قبل الحكومة تم المصادقة عليها، كما أن غالبية مداخلات أعضاء المجلس كانت تنتهي بتعهد الحكومات بالمضي بحركة الاصلاحات، الا أن غالبيتها بقى حبراً على ورق، فبقى القطاع الزراعي يعاني من أنخفاض مستوى الأنتاج، وتردي أوضاع المزارعين، في مفصل من أهم المفاصل الأقتصادية في لبنان، وذلك كان حال بقية مفاصل ألقطاع الاقتصادي، ومنها قطاع الصناعة الذي عانى هو الأخر من تدهور ملحوظ في مستوى الأنتاج والتسويق بسبب المشاكل السياسية والأقتصادية التي واجهت القطاع.

المبحث الثاني: الصناعة

على الغرار نفسه، واجهت الصناعة في لبنان مشكلات عدة كان في مقدمتها ارتفاع كلفة الانتاج اذ كانت الاعلى بين الدول العربية والاقليمية، فضلاً عن الكلفة المرتفعة اليد العاملة ومصادر الطاقة، لذا لقيت الصناعة اهتماماً من قبل مجلس النواب، من خلال دعوته تطوير الصناعة عن طريق إقامة المصانع والمعامل وتشجيع المشاريع الصناعية، وطالبوا خلال جلسات عدة بحماية الصناعة الوطنية اللبنانية وزيادة فرص الاستثمار[٣٢] .

بحكم تلك العوامل مجتمعة، أوضح النائب (محمد رعد) أن إصلاح السياسة الأقتصادية، تبغي وجوب تعزيز وتفعيل القطاعات المنتجة الصناعية، من خلال قيام الدولة توفير الأجراءات ليتمكن القطاع من المنافسة وتطوير أنتاجه، وأوضح أن مناطق (بعلبك والهرمل والبقاع وعكار) مناطق منكوبة على الصعيد الأنمائي، وتحتاج الى عناية فائقة من خلال أقامة المناطق الصناعية فيها، فيما وصف النائب (عزام دندشي) تراجع صناعة عكار التمويلية كان بسبب ركود الاقتصاد الشامل وعدم اتباع سياسة اقرار تشجيع الصناعيين والحرفيين، فشدد على ضرورة انشاء منطقة صناعية في القليعات تلبي طموحات المنطقة وتعمل على تنشط الصناعة ودورها في عكار، فحرص رئيس الوزراء المكلف فؤاد السنيورة في جلسة منح الثقة لحكومته ٢٨ تموز ٢٠٠٥، عمل حكومته على تشجيع الصناعة الوطنية والتركيز على الانشطة والسلع ذات القيمة المضافة العالية، ورفع مستوى الانتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية والتحفيز على اعتماد المعايير والمواصفات الدولية، فضلاً عن العمل على تأمين المناخات الملائمة، لتشجيع المبادرات الاقتصادية وزياده معدلات النمو وفرص العمل الشبابية، وامكانية قيام عدد من المناطق الصناعية[٣٣].

تضررت المؤسسات الصناعية في جنوب لبنان على أثر حرب التحرير في عام ٢٠٠٠، بشكل مباشر او غير مباشر جراء الأعمال العسكرية، وأنحسرت الاعمال الصناعية فيها، وفي سعي الحكومة إلى مساعدة المناطق المحررة من الأحتلال الإسرائيلي عن طريق إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب بالمرسوم ٣٣٦٠، يرمي إلى منح إعفاءات ضريبية لأغراض الإنماء الصناعي في المناطق المحررة، وتشجيع إنشاء المصانع فيها، ويفتح المجال أمام المواطنين لإيجاد العمل ضمن مناطقهم المحررة من جهة، وإنماء هذه المناطق وجذب الاستثمارات إليها من جهة أخرى، بالمقابل من ذلك، طالب النائب (وائل أبو فاعور) شمول قرى البقاع الغربي وراشيا بالقانون، فرداً على ذلك أوضح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ان قانون ٤٤٩، قد حدد المناطق التي جرى عليها الاحتلال ولشمول البقاع الغربي وراشيا بقانون ٣٣٦٠ لا بد من رد المجلس قانون ٤٤٩، ونتيجة الاختلافات والتجاذبات السياسية بين أعضاء المجلس، بشمول تلك المناطق بالقانون صوت المجلس بالأجماع على رد المشروع[٣٤].

في السياق نفسه، ونتيجة الهجوم الاسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، عقد مجلس النواب جلسة في ٣١ تشرين الاول ٢٠٠٦ لمناقشة مجموعة قوانين وتشريعات، يومها، تسأل النائب (حسين الحاج حسن) عن سياسة الحكومة في تعويض المؤسسات الصناعية التي تضررت بفعل العدوان؟ فأوضح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، ان حكومته قدمت على قدر المستطاع المساعدات للمؤسسات الصناعية، وبآليات مختلفة لتحريك عجلة الاقتصاد، وتمكين هذه المؤسسات من تعويض خسارتها، بإجراءات ضريبية أو تمويل المؤسسات المتضررة بشكل مباشر أو غير مباشر، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على عقد أتفاقيات عربية ودولية من شانها العمل على تنشيط الحركة الصناعية الوطنية وحمايتها من الاغراق الخارجي[٣٥].

لعل أبرز المشكلات التي عانى منها القطاع الصناعي في لبنان، هي فقدان سياسة الحماية للقطاع الصناعي ومنتجاته من المنافسة غير المتكافئة مع صناعات الدول الأخرى، وأغراقها الأسواق المحلية، بالإضافة الى التكاليف الإضافية التي تثقل كاهل الصناعي، من مصادر الطاقة والإتصالات، إذ تزيد هذه الكلفة عدة أضعاف عما هي عليه في بعض الدول المجاورة على الصعيد الإقليمي، وكذلك على الصعيد الدولي[٣٦]، تأسيساً على ذلك، طالب النائب (محمد الأمين عيتاني) في جلسة عقدها مجلس النواب في ٣١ تشرين الاول ٢٠٠٦،الاسراع بتنفيذ قانون حماي الأنتاج الوطني، ومرسومة الحكومي لمواجهة عمليات الأغراق بالصناعات المستوردة[٣٧]، وبعد مناقشات عديدة لمشروع قانون حماية الأنتاج الوطني،

المحال من قبل الحكومة بالمرسوم ١٢٨٥١صادق مجلس النواب بالأكثرية على المشروع، فضلاً عن ذلك صادق المجلس على اتفاقية تنشيط وحماية وتشجيع التعاون الاقتصادي مع جمهورية غينيا وقعت في ١٥ حزيران ٢٠٠٤ بمدينة ساو باولو في البرازيل، الخاصة بتنشيط وحماية وتشجيع التعاون الاقتصادي بما يعود بالمنفعة المتبادلة على كلا البلدين، وأيجاد ظروف اقتصادية وقانونية ملائمة للأستثمار في أراضي كل من الدولتين، وأن يضمن كل طرف متعاقد معاملة عادلة ومنصفة ضمن أراضيه لاستثمارات المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر، فصوت المجلس بالأجماع على الأتفاقية، ولحماية الصناعة الوطنية من الممارسات التجارية الدولية[٣٨].

واجهت الصناعة في لبنان تحديات عده منها هيكلي يرتبط بخصوصية ذلك القطاع، وعدم مواكبته للتطورات والتحولات الجارية، والبعض الاخر ظرفي يرتبط بالأوضاع الغير مستقرة، التي أثرت سلبا على الصناعة تحديداً والأقتصاد اللبناني بصورة عامة، لذلك عملت حكومة فؤاد السنيورة الاولى ٢٠٠٥، على مساعدة القطاع والقيام بعدد من الاجراءات التي من شانها الاسهام في تخفيض الكلفة وتسهيل عملية التصدير الصناعي وتسريعها، بالمقابل شدد النائبان (قاسم عبد العزيز وكميل معلوف) في جلسة الثقة على حكومة فؤاد السنيورة الثانية عام ٢٠٠٨، بضرورة تحديث القطاع الصناعي ومساعده الصناعيين في المرحلة الأنتقالية، التي ستشهد دخول لبنان في مرحله تطبيق أتفاقيات اقليمية ودولية، وما يتطلب ذلك من الأندماج في الأسواق المفتوحة، والغاء شتى الضرائب عن الصناعات الإلكترونية ومنحها أوسع الإعفاءات المرفقة بالقروض الطويلة الأمد دون فوائد، لتشجيع نهوضها والحد من هجره الكفاءات الأختصاصية البشرية من قطاعاتها، فاكد فؤاد السنيورة خلال رده عن الدور المهم للصناعة في عملية النهوض الأقتصادي، وزياده الدخل القومي وأيجاد فرص عمل جديدة للشباب، وكيف أنه عمل خلال حكومته الأولى على جملة من الأجراءات اسهمت بتقليل كلفة الأنتاج، وأتخذت أجراءات عملية وفعلية لمكافحة المنافسة الغير مشروعه ودراسة قانون الانتاج الوطني والتعرفة الجمركية للقطاعات الصناعية[٣٩]،

أسهمت المناطق الصناعية والحرة بدور كبير في تنشيط الصناعة في لبنان، وهذا ما أكد النائب انور الخليل الذي شدد على ضرورة زيادة المناطق الصناعية والأقتصادية، وتفعيل دور مؤسسة المقاييس والمواصفات، للحصول على أفضل المواصفات الصناعية[٤٠]، وتماشياً مع ذلك التوجيه، ونتيجة المطالبات النيابية أعدت حكومة فؤاد السنيورة مشروع قانون بالمرسوم ١٤٦٣٥ الخاص بأنشاء منطقة أقتصادية في طرابلس لتعزيز النشاط الأقتصادي في لبنان، من

شأنها تفعيل النشاط الأقتصادي وتحفيز المستثمرين لحثهم على الأستثمار في تلك المنطقة، بتقديم التسهيلات والحوافز والأعفاءات القانونية والضريبية، وذلك ما يسهم وينمي الحركة الأقتصادية في منطقة لبنان الشمالي وتحريك العجلة الأقتصادية في لبنان بكامله بصورة عامة، فطالب النائب (أمين شري) بضرورة أن يشمل هذا الأمر المناطق التي لها نفس الخاصية كطرابلس، أي من ناحية خصوصية الجغرافيا والحوافز، وهذا ما حصل فعلاً، اذ صرح وزير الاقتصاد (محمد الصفدي)[٤١] أنه جرى الأتفاق على أنشاء مناطق أقتصادية بطرابلس، كونها منطقة قادرة على أن تعمل بقضايا الترانزيت عبر سوريا الى العراق وكل المنطقة، ومنها تكون الأنطلاقة نحو البقاع والجنوب والدامور وعكار، وبعد نقاشات عدة جرت المصادقة على مشروع القانون بالأجماع في الجلسة التشريعية المنعقدة في ٢٦ أب ٢٠٠٨[٤٢]، فضلاً عن ذلك قدمت حكومة فؤاد السنيورة مشروع القانون الوارد في المرسوم ١٦٩٠٢ الرامي الى الأجازة للحكومة أبرام أتفاقية وقعتها الحكومة اللبنانية مع حكومة جمهورية بنين لتنشيط وحماية الاستثمارات المتبادلة في مدينة ساو باولو في ١٥ حزيران ٢٠٠٤، تهدف الاتفاقية الى تشجيع التعاون الاقتصادي بما يعود بالمنفعة المتبادلة على كلا البلدين، وأيجاد ظروف أقتصادية وقانونية ملائمة للأستثمار في اراضي كل من الدولتين، فصادق مجلس النواب بالأجماع في ٨ تشرين الاول ٢٠٠٨ على الاتفاقية [٤٣].

في ظل المتغيرات الداخلية، وأنعكاس التوازنات الاقليمية والدولية، طالب النائب (نبيل دي فريج) في جلسة مناقشة البيان الوزاري لحكومة (سعد الحريري) عام ٢٠٠٩، أن يتضمن برنامج الحكومة ضرورة تطبيق الانماء المتوازن في جميع المناطق وخاصه في الشمال والبقاع والجنوب، وأعطاء الأولوية للقطاعات المنتجة وفي مقدمها القطاع الصناعي، فيما اوضح النائب (الوليد سكرية) ضرورة التعاون العربي والإقليمي لحل مشكلات لبنان الأقتصادية، سيما مع الدول ذات الموارد النفطية، كونها تؤسس وتؤمن دور لبنان الأقتصادي لمستقبل المنطقة، فيما طالب النائب (جوزيف معلوف) وزير الصناعة (ابراهام دده يان)[٤٤] حماية الصناعات الوطنية ودعم الصناعات الجديدة في قضاء زحله على إثر تردي الوضع الأقتصادي في القضاء، من خلال أعفاء المناطق الصناعية من الضرائب[٤٥]، ونهاية المداخلات أوضح سعد الحريري أن حكومته عزمت على تحفيز القطاع الصناعي، وزياده الصادرات المحلية، من خلال تفعيل أنتاجية القطاع وتحسين جوده المنتوجات الصناعية، وتشجيع الصناعات الجديدة ذات القيمة المضافة، للمنافسة على نطاق إقليمي وعالمي، وازاله العوائق من أمام نموها، وأنشاء جهاز من القطاعين العام والخاص للعمل على تنفيذ قانون حمايه الأنتاج الوطني[٤٦].

أعاقت الخلافات السياسية داخل البرلمان وخارجة، بين الموالاة والمعارضة القوانين والتشريعات سيما الأقتصادي منها، التي كانت تمرر بحسب منطلق التوافق والمحاصصة وخدمة مصالح القوى النافذة، بدلً من المنطلق العلمي والموضوعي لتلك القوانين، ما دفع النائب (اسطفان الدويهي) انتقاد عمل البرلمان، بسبب أستمرار التجاذب السياسي بين الكتل النيابية على حساب أولويات المواطن وامنه الأقتصادي والاجتماعي، وطالب المجلس أن يكون بمستوى المسؤولية من خلال مقاربة الأمور بمنطق الدولة والمؤسسات[٤٧].

إثر النزاع اللبناني– الإسرائيلي، والأزمة السورية عام ٢٠١١، وتعكر العلاقة مع بلدان الخليج، نتيجة موقف حزب الله من الأوضاع في سورية، في ظلّ غياب الدعم السياسي، تلك العوامل مجتمعه، أنعكست وبشكل سلبي على النمو الصناعي في لبنان، ولم يعد قطاع الصناعة اللبنانية قادراً على التكيّف بالسرعة المطلوبة مع تحديات التصدير الإقليمي[٤٨]، رافقها استقالة حكومة سعد الحريري، وتكليف نجيب ميقاتي وسعيهُ من خلال بيان حكومته، أمام مجلس النواب عام ٢٠١١، على أعطاء القطاع الصناعي الأهتمام الكافي والرعاية المناسبة، وتحديث القوانين والانظمة، وأستحداث هيئه أنشاء وادارة مراكز التجمع الصناعي، وايجاد مناطق ومدن صناعية حديثة، والعمل على تامين مصادر الطاقة البديلة التي تساهم في خفض كلفة الأنتاج الصناعي، وتمويل الصناعات اللبنانية وتطويرها، ونتيجة لانشغال النواب بمداخلاتهم، على طريقة أستقالة حكومة سعد الحريري وتشكيل الحكومة الجديدة، لم يتم التطرق الى مناقشة الأمور الأقتصادية في مناقشات الجلسة[٤٩].

في ضوء ما تقدم، بالرغم من تأكيد مجلس النواب على تطوير وتنمية الصناعة وحمايتها، إلا أنّ هناك عدة مشاكل واجهتها الصناعة اللبنانية في مقدمتها أزمة الوقود، وعدم الأستقرار السياسي الذي أخذ مآخذة في جميع جوانب الحياة، وغياب التشريع المستقر القائم على الأسس العلمية، وفقدان الدراسات اللأزمة في سبيل تطوير مجالات التصنيع في لبنان، وعدم توفير التمويل اللأزم للصناعة، إلا أن المجلس لم يناقش سوى البعض من مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة، بخصوص أتفاقيات صناعية مع بعض الدول مع أتفاقيات لحماية الصناعة المحلية، وعدم وجود او ضعف التشريعات الخاصة بتقديم القروض المالية، وتقليل أسعار مصادر الطاقة، وانحصار دور المجلس بالكاد يكون بالمداخلات والطلبات من الحكومة، وهذا الحال أنعكس أيضاً على قطاع التجارة، إذ هو الأخر عانى من عدة مشكلات.

المبحث الثالث: التجارة

عدت التجارة من القطاعات الأقتصادية الهامة في لبنان، وادت دوراً بارزاً في الحياة الأقتصادية اللبنانية، فاتسم الأقتصاد اللبناني بالطابع الخدماتي سيما التجاري، لاعتماد لبنان الحرية الاقتصادية بحقلي التجارة والمال، وإزالة كافة العوائق من طريق نموها، وإفساح المجال واسعا أمام تحرك كافة أنواع السلع ورؤوس الأموال[٥٠]، كما عد لبنان مركزاً مهماً لتوظيف رؤوس الاموال السعودية، إذ بلغت الأستثمارات السعودية المتدفقة على لبنان ومنذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي بنحو (٢,٤) مليار دولار، مما أسهم في تطوير التجارة في لبنان، لاسيما وأن (رفيق الحريري) كان حلقة الوصل بين لبنان والمملكة العربية السعودية قبل عام ٢٠٠٥، ودوره في تشجيع رؤوس الأموال السعودية على الأستثمار في لبنان، الا أن عملية أغتياله أسهمت هي الأخرى بعزل لبنان عن الأقتصاد العربي والعالمي، نتيجة الأوضاع الأمنية التي شهدها بعد عام ٢٠٠٥، فكانت البداية الأولى لتدهور التجارة اللبنانية[٥١].

لم تكن الخلافات السياسية خاصة مع سوريا ومنها أزمة أغلاق الحدود، بعيدة بتأثيرها على حركة التجارة، والمطالبات النيابية والمحلية بضرورة أيجاد حل للازمة، فحرص النائب (نعمه الله ابي نصر) على ضرورة عرض الحكومة الأزمة في المحافل الدولية، بدءً بالجامعة العربية، لان حرية الحركة التجارية تكفلها اتفاقيات التجارة والتبادل الحر بين لبنان والدول العربية، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن منظمة التجارة العالمية[٥٢]،ونتيجة تلك المطالبات زار رئيس الحكومة فؤاد السنيورة بالرئيس بشار الأسد في ٣١ تموز ٢٠٠٥ بسوريا وبحث معه تداعيات الأزمة، فتوصل الطرفان في بيان مشترك على فتح الحدود[٥٣].

في السياق نفسه، كان للهجوم الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، تأثيراً كبيراً على التجارة اللبنانية، وتوقفها بسبب الاعمال العسكرية، وبالتالي وقع الضرر على التجار، فظهرت مطالبات نيابية كثيرة لمعالجة حالتهم وتمكينهم من إعادة أنعاش التجارة، فحرص النائب (نقولا فتوش) على مطالبة مجلس النواب تشريع مقترح قانون تقسيط ديون التجار ومعالجة أوضاعهم، من أجل إعاده انتعاش قطاع التجارة[٥٤]،فيما طالب النائب (ياسين جابر) بضرورة تعويض التجار نتيجة الأضرار المالية التي لحقت بهم بسبب الهجوم الاسرائيلي في عام ٢٠٠٦[٥٥].

تأسيساً على ذلك، ورغبة حكومة فؤاد السنيورة بتعميق الروابط التجارية مع البلدان العربية والدول الأوربية، أنجزت مجموعة من مشاريع القوانين وأحالتها الى مجلس النواب، لاسيما

مشروع القانون الوارد بالمرسوم ١٤١٨٦ الرامي إلى الأجازة للحكومة أبرام أتفاقية التعاون في مجال النقل البري، للأشخاص والبضائع بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية اليمنية، الموقع بصنعاء في ٢٨ تموز ٢٠٠٤، تهدف الأتفاقية الى تسهيل شؤون النقل البري للركاب والبضائع بين البلدين، وعبر أراضيهما على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وبما يضمن تنمية العلاقات الأقتصادية والتجارية بين البلدين، ومشروع القانون الوارد بالمرسوم ١٤٨٥٩ الرامي الى الأجازة للحكومة أبرام أتفاقية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة بيلاروسيا، حول النقل الدولي للركاب والبضائع برا الموقعة بيروت في ٢ شباط ٢٠٠٥، هدفت المساهمة في تطوير التجارة والعلاقات الأقتصادية، وتوطيد الصداقة القائمة بين لبنان وبيلاروسيا، كذلك سعت لتطوير وتسهيل النقل الدولي للركاب والبضائع برا بين البلدين، فضلاً عن عملية العبور عبر أراضيهما، وإلى إقامة علاقات دائمة على أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز فصادق المجلس على الأتفاقيتان في جلسته التشريعية، التي عقدت في٣ أيار ٢٠٠٦ بالأجماع[٥٦].

بحكم مجموعة من العوامل، فاقت قيمة الواردات اللبنانية على قيمة الصادرات، كون لبنان بلد خدمات وليس لدية صناعات كبيرة أو نفط أو موارد معدنية أولية، وشملت الواردات الآلات والأجهزة الكهربائية والالكترونية، والمواد الكيميائية ووسائل النقل والصناعات الغذائية[٥٧]، وقدمت حكومة فؤاد السنيورة رؤيتها في برنامج بيانها الوزاري عام ٢٠٠٨، ولخصته بالاندماج التجاري العربي ودخول لبنان منظمة التجارة الدولية والأنخراط مع الأتحاد الاوروبي، مما جعل لبنان سوقاً للبضائع والصناعة العالمية على حساب الصناعة الوطنية، وذلك ما حذر منه النائب (نبيل نيقولا)[٥٨]، فأحالت الحكومة مشروع قانون المرسوم ١٧٤٩٨ للإجازة للحكومة الأنضمام الى أنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، لتأمين تمويل التجارة والقيام بأنشطة تساعد على تيسيرها، فصادق مجلس النواب بالأجماع على القانون في جلسته التشريعية التي عقدت في ٢٦ أب ٢٠٠٨ [٥٩].

في السياق نفسه، ولأهمية المرافق اللبنانية الأقتصادية، حرص النائب (الوليد سكرية) على مطالبة الحكومة، تفعيل المرافق اللبنانية وطرق المواصلات الداخلية، من أجل تهيئة لبنان لدور فاعل في الشرق الأوسط الجديد في مجال التجارة، فيما طالب النائب (عاصم عراجي) بتفعيل الأتفاقيات التجارية بين لبنان والدول العربية، وتوحيد الرسوم الجمركية، كما اشار النائب (بطرس حرب) على اهمية تطوير فاعلية القضاء من خلال تعزيز المحاكم وتسريع البت بالقضايا التجارية من أجل طمأنة المستثمر، يومها، تعهد سعد الحريري في بيان حكومته في ٨

كانون الاول ٢٠٠٩، التزامها بالأتفاقيات التي وقعها لبنان في المجال التجاري مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية، وأستكمال أنضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتنفيذ مقتضيات سياسة التكامل الأقتصاد العربي، التي أقرتها مؤتمرات القمة العربية، وتعزيز دور القضاء اللبناني للنظر في القضايا التجارية [٦٠].

عمليات التبادل التجاري في لبنان تتم عبر مرفأ بيروت بشكل أساسي، ومطار رفيق الحريري والممرات الحدودية مع سوريا والمرافئ الأخرى مثل صيدا وصور وطرابلس، أما ما يخص تجارة الترانزيت ، فكان دور لبنان الوسيط بين البلدان المنتجة والمستهلكة، وادت بيروت دوراً مهماً في عمليات تجارة الترانزيت مستفيدة من موقعها الإستراتيجي على ساحل البحر الابيض المتوسط ووجود مطار ومرفأ من اهم المرافق الجوية والبحرية في المنطقة، الا أنها كانت تعاني من ضعف الخدمات للبنى التحتية لتلك المرافئ[٦١]، نتيجة ذلك، طالب النائب (حسين الموسوي) في جلسة منح الثقة لحكومة نجيب ميقاتي في ٥ تموز ٢٠١١، برفع مستوى الخدمات المقدمة لتلك المرافئ الحيوية، وخلق مناخ الأستقرار وتفعيل الأتفاقيات التجارية مع الدول الاقليمية والدولية، مما يسهم بتلبية حاجات الناس لمواجهة الأعباء الأقتصادية والمعيشية الضاغطة، رداً على ذلك، تعهد (نجيب ميقاتي) توفير السبل الكفيلة بتطوير قطاع التجارة، وتطوير البنى التحتية للمناطق التجارية، بما يضمن تامين أفضل الخدمات للمرافئ، ويكون مدخلاً ومركزاً للانطلاق نحو العمق العربي والأوربي[٦٢].

السياحة هي الاخرى كبقية القطاعات الأقتصادية شكلت دوراً هام في الأقتصاد اللبناني، من خلال مساهمتها بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل في البلد، إلا أنها تعرضت الى نكسات متتالية بفعل الاحداث السياسية والأمنية التي شهدتها لبنان، فكان على مجلس النواب دوراً كبيراً في إعادة الثقة بهذا القطاع، من خلال تشريع القوانين ومراقبة عمل الحكومة في القطاع.

المبحث الرابع: السياحة

تأتي أهمية لبنان بوصف منطقة جذب لسياح الخليج بصورة عامة، والسعوديين تحديداً، أذ يتوافد على لبنان أعداد كبيرة من السياح السعوديين لقضاء أجازتهم السنوية، مما أسهم وبشكل كبيرة في أنتعاش قطاع السياحة مع استقرار الأوضاع الأمنية قبل عام ٢٠٠٥[٦٣]، إلا أن قطاع السياحة شهد تراجعاً جلياً إثر الاوضاع السياسية والأمنية، التي عاشها ما بين عامي ٢٠٠٥و٢٠٠٦، مما إثر بشكل واضح بانخفاض مساهمة القطاع إلى ما نسبته ٦% ، بعد أن كان يمثل ١٢% من الدخل الوطني، إثر أغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في ١٤

شباط ٢٠٠٥ وسلسلة الأغتيالات السياسية، وسيادة عدم الأستقرار الأمني مجدداً بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وأنخفض أعداد الوافدين إلى لبنان نتيجة تلك الأحداث [٦٤].

بحكم تلك العوامل مجتمعة، أوضح النائبان (نعمه الله ابي نصر ومحمد رعد) أن الأجواء في لبنان لا تشجع السياحة والأصطياف، وجذب الأموال الأجنبية للبلد، بسبب الأوضاع الأمنية وتداعيات أغتيال الحريري والأغتيالات الأخرى، وأن على الحكومة تعزيز وتفعيل قطاع السياحة، بتوفير الأجراءات الضرورية لتمكن القطاع من المنافسة والتطوير، وأن تعمل الحكومة على ضبط الأمن لمطمئنة السائح، فضلاً عن ذلك واجهت السياحة في لبنان مشاكل اخرى، تمثلت بالبنية التحتية للمرافق السياحية العامة، فكانت سبب في تراجع سياحة لبنان، وفي ذلك الشأن، اوضح النائب (انطوان زهرة) ضرورة الأهتمام بالسياحة وتحسين أدائها كونها أحد الروافد الأقتصادية، وأهمية تعاون وزارة المالية والسياحة من أجل إعاده تأهيل المناطق السياحية، وأستثمارها وتشجيع السياحة الرياضية، من خلال أستقطاب المنتخبات لإقامة معسكراتها في لبنان، وفي ذلك الشأن أوضح فؤاد السنيورة في جلسه ٢٨تموز ٢٠٠٥، أن حكومته سعت لتنمية قطاع السياحة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحديد ميزانية للوزارة كفيلة بتغطية نفقات تطوير البنى التحتية، وذلك لأهمية القطاع في الجانب الأقتصادي، وتأثيره الإيجابي على القطاعات الاخرى، وفي تحسين صورة لبنان في الخارج[٦٥].

أمتاز لبنان بوجود العديد من المعالم التأريخية والتراثية، مثل مدينة بيروت القديمة ومعبد بعلبك وميناء جونية، فضلاً عن المناطق الجبلية ذات القمم الثلجية، التي تمتاز بطبيعتها الخلابة، التي افتقرت إلى الأهتمام من قبل وزارة السياحة، فحرص النائب (الياس عطا الله) في جلسة مناقشه الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥، على مطالبة الحكومة التنسيق بين وزارة الزراعة والبيئة والسياحة لتنشيط المجال السياحي في تلك الاماكن، كونها أسهمت في توليد مجالات غنية للعمل والأنتاج السياحي، وهي من الامور التي يجب على الدولة أن تليها العناية المميزة[٦٦]، فيما طالب النائب (فريد الخازن) في جلسة الثقة لحكومة فؤاد السنيورة عام ٢٠٠٨، بضرورة تامين الحكومة تمويل لإعادة تأهيل مرفأ جونية السياحي كونه مرفق اقتصادي اساسي للمنطقة ولكل لبنان، وان تعمل الحكومة على تشجيع المناطق السياحية في لبنان من خلال تقديم الدعم لها، والإفادة من مشاريع الدعم السياحي، رد رئيس الحكومة فؤاد السنيورة موضحاً، أن حكومته سعت لتقديم ما أمكن من مساعدات لتشجيع الأستثمارات، وتوظيفها في القطاع السياحي نظراً لأهميته، وأنها عملت على دعم المؤسسات السياحية لأقدارها، على تجاوز الظروف القاسية

للسنوات الماضية، وأن الحكومة ستقترح لمجلس النواب مجموعة من المشاريع والقوانين، لتحديث التشريعات السياحية، لتلائم مقتضيات الصناعة السياحية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة[٦٧].

واجهت السياحة في لبنان مشكلات أخرى تمثلت بالبني التحتية للطرق المرورية، إذ أفتقر للطرق الداخلية، التي تربط بين المناطق السياحية، ما اسهم بالأختناقات المرورية وصعوبة التنقل بين منطقة وأخرى، فحرص النائب (جيلبرت زوين) في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٨ كانون ثاني ٢٠٠٩،مطالبة الحكومة ضرورة الأهتمام بالطرق الداخلية التي تربط المناطق السياحية بعضها مع البعض الأخر، كونها تساهم بدعم الأقتصاد وأنعاش المنطقة سياحياً، وتقديم التسهيلات للاستثمارات السياحية، فيما أوضح النائبان (ايلي ماروني وقاسم عبد العزيز) أن على الحكومة تأمين المخصصات المالية، لإعادة تأهيل الطرق الداخلية وتوسيعها، والترويج للسياحة في لبنان عن طريق السفارات والقنصليات في الخارج، وإعادة النظر في الخدمات السياحية والصناعات السياحية الأثرية من حيث الجودة والأسعار، وتحديث التشريعات الخاصة بالسياحة، وضرورة اهمية أدخال لبنان بالمنظمات السياحية الخارجية، وعقد الأتفاقيات في ذلك المجال، تأسيساً على ذلك، أكد رئيس الحكومة (سعد الحريري) على عناية حكومته بقطاع السياحة، ووضع إستراتيجية لسياحة مستدامه، وتحديث وزارة السياحة وتعزيز صلاحياتها، وتشجيع الأستثمار في القطاع السياحي، وتفعيل الأتفاقيات السياحية بين لبنان والدول الأخرى، وتعزيز مشاركة لبنان في المنظمات العربية والدولية السياحية[٦٨].

وبضغط تلك المطالبات النيابية والتعهدات الحكومية، أحالت حكومة سعد الحريري مشروع قانون بالمرسوم ٣٥٣٩ إلى مجلس النواب يرمي ألاجازة للحكومة إبرام مذكرة تفاهم في مجال السياحة بين وزارة السياحة في الجمهورية اللبنانية ومؤسسة السياحة في أسبانيا الموقعة في ٢٠ تشرين الاول ٢٠٠٩ بمدينة مدريد، تهدف الى أنشاء آليات مشتركة للعمل بغية تكثيف تعاون المؤسسات في مجال السياحة، وتعزيز تنمية الحركة السياحية بين البلدين، والتعاون بين الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المتخصصة بالمهن السياحية ، فناقش المجلس مشروع القانون فأوضح رئيس المجلس (نبيه بري)[٦٩]أن الحكومة اللبنانية لا تقوم بتوقيع اتفاق مع مؤسسة مهما كانت هذه المؤسسة، فبين وزير السياحة (فادي عبود)[٧٠] أنها مذكرة وليست أتفاقية، فأجابه (نبيه بري) ان كانت كذلك لما تعرض على المجلس، فرد المجلس قانون المشروع الى لجنة الإدارة والعدل[٧١]، فأعيد مناقشة قانون المشروع بعد مرور عام كامل دون تعديل في موادها فجرى مناقشتها والمصادقة عليها بالأكثرية[٧٢]. وينبغي الأشارة إلى ان المذكرة لم تتغير في فقراتها وبقت على حالها منعقدة مع مؤسسة وهو ما سبب رفضها في المناقشة الأولى، لكن

مع تغير موازين القوى داخل المجلس، وتحول المعارضة الى موالاة متمثلة بقوى ٨ أذار، صادقت عليها بالمناقشة الثانية.

أصبح الوضع أفضل نسبياً بين عامي ٢٠٠٨و٢٠١٠، وعادت السياحة إلى منحنى النمو الإيجابي، إلا أنها عادت وأنخفضت من جديد عندما بدأت الحرب في سوريا في مطلع العام ٢٠١١، بمشاركة حزب الله في القتال، وأقالة حكومة سعد الحريري، وامكانية تحول الصراع الطائفي في سوريا إلى لبنان، سبب عزوف سياح بلدان الخليج العربي بالسفر إلى لبنان، كما أن عمليات الحظر الدولي للسفر من البلدان الغربية، إثرت سلبياً على عدد السائحين، فتراجعت أعدادهم أكثر من الثلث منذٌ بداية الأزمة السورية[٧٣]، وبحكم تلك العوامل مجتمعه، حرص رئيس الحكومة (نجيب ميقاتي) في جلسة مناقشة بيان حكومته في ٥ تموز ٢٠١١، طمأنة مجلس النواب بان حكومته تبذل كافه الجهود لتنمية قطاع السياحة والصناعة السياحية، وتحديث وزارتها وتعزيز صلاحياتها، وتطوير النشاط السياحي على مستوى المناطق كافه، وتنميه الموارد البشرية في القطاع السياحي عن طريق التأهيل والتدريب، وتفعيل دور الشرطة السياحية، واستكمال توسيع مختلف المرافئ السياحية لتصبح قادرة على استيعاب المزيد من السفن السياحية، فضلا عن تفعيل السياحة البحرية على الشاطئ اللبناني[٧٤].

نتيجة الأنقسام السياسي في لبنان بعد اقالة حكومة سعد الحريري، ووصول المباحثات بين قوى ١٤ أذار و٨ أذار الى طريق مسدود، جعل من بيئة الاستثمار السياحي بيئة مترهلة وغير ناجحة، بظل أقتصاد مترهل يعمل تلقائياً، من غير خطة ومن غير برنامج، وبنية تحتية أقتصادية واعدة تشكل المحرك الأساسي للسياحة، وحركة الأسواق تحديداً والدورة الاقتصادية عامة، من ذلك المنطلق، طالب النائب (علي فياض) الحكومة في جلسة عقدها مجلس النواب في ١٧ نيسان ٢٠١٢، لمناقشة سياستها العامة ضرورة الوصول الى وفاق سياسي، من أجل أنقاذ الوضع الأقتصادي بصورة عامة ووضع قطاع السياحة تحديداً، فيما اوضح النائب (فادي الهبر) ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي، ليكون دافعاً تلقائياً لنمو القطاعات الأنتاجية من صناعة وزراعة، وذلك ما يسهل بدوره ايجاد فرص عمل جديدة للشباب وللخريجين الجدد، بالمقابل اثار النائبان (جورج عدوان وايلي ماروني) خلال الجلسة، مسالة ملف الأغذية الفاسدة[٧٥] ومدى تأثيره على القطاع السياحي، وكيف أنه زرع الرعب وعطل المؤسسات السياحية، وافسد صورة لبنان السياحية، فاكتفى رئيس الحكومة بالرد ان لجان التحقيق باشرت بالتحقيق، وسيتم عرض النتائج على مجلس النواب[٧٦].

يتضح مما تقدم، أن لقطاع السياحة أرتباط وثيق بالأوضاع السياسية والأمنية لأي بلد، لاسيما أن هذا القطاع يحتاج الى الأستقرار الأمني والسياسي كي يزدهر ويتطور، وهذا الأمر مفقود في لبنان في ضل التطورات السياسية والأمنية التي شهدها بين الحين والاخر، أضف إلى ذلك أن السياحة تحتاج الى المال للترويج لها خارجيا عبر وزارة السياحة، بالمقابل الميزانية العامة للوزارة ليست بالكافية للنهوض بالقطاع مع استمرار العجز العام، فلم تقدم الحكومة مشاريع قوانين كافيه لرفع المستوى الانتاجي للقطاع السياحي، سوى عقد لبعض الاتفاقيات السياحية، فضلاً عن أن لجنة الزراعية والسياحية طيلة دورتها البرلمانية، لم تعمل على تقديم أي مقترح قانون خاص بالقطاع السياحي، فكان المجلس ضعيف من ناحية التشريع البرلماني، اقتصر عمله على مطالبات النواب ومداخلاتهم ايضاً.

المبحث الخامس: مشكلة البطالة(٧٧)

أزمة البطالة في لبنان هي أزمة مزمنة ناتجة عن غياب السياسات الحكومية الواضحة، والتقلبات الأمنية والسياسية، وناجمة أيضا من خلال الفارق الشاسع بين متطلبات سوق العمل، وبرامج إعداد الكوادر المهنية والتقنية في الجامعات، وبين الوضع الأقتصادي منذ سنوات عدة، فضلاً عن أزمة العمالة الأجنبية وهي عامة لا تقتصر على منطقة معينة، وتتأثر بالتأكيد بالدورة الاقتصادية العالمية، وحالة الركود التي تشهدها لأسباب منها التقدم التقني والوضع السياسي والمستوى المهني والتقني(٧٨).

عانا المجتمع اللبناني من قلة الوظائف وعدم توفر فرص العمل، وأنتشار البطالة وزيادة عدد العاطلين، مما انعكس سلباً على واقع المجتمع اللبناني، ومن أجل تقديم الحلول الملائمة لمعالجة هذه المشكلة إلاجتماعية الهامة، حظي موضوع البطالة بقسط من مناقشات مجلس النواب خلال جلسات التشريع، ونيل الثقة ومناقشة الحكومات سياساتها العامة، فأوضح النائب (ميشال موسى) في جلسة منح الثقة لحكومة فؤاد السنيورة في ٢٨ تموز ٢٠٠٥، ان نسبة البطالة في البلاد قد ارتفعت كثيرا بسبب الاحداث التي شهدتها لبنان عقب أغتيال رفيق الحريري وما رافقها من حجب الأستحقاقات المالية، في ظل تعطيل وشلل المرافق الأقتصادية والمالية، وطالب بتعهد الحكومة بتجاوز تلك المشكلات، فيما طالب النائب (جواد بولس) من الحكومة أعلان نسب البطالة، ووضع خطة لمواجهه هذه الآفه من خلال تحديد الحاجات إلاجتماعية والانسانية، بعيداً عن المحسوبيات الطائفية والحزبية، فضلاً عن وضع خطط إنقاذية لكل المناطق المحتاجة والمهمشة والمحرومة وبمشاركة مجلس النواب، فيما أوضح النائب (أسامة سعد) أن ظاهرة التعاقد الوظيفي ليس الحل الأمثل لمواجهة البطالة، واصلاح الإدارة اللبنانية

كونه يمنع الموظف من الشعور بالأستقرار والرضا الوظيفي، في ظل أستفحال ظاهرة البطالة وندرة فرص العمل. اما النائب (يوسف الخليل) فقد رأى أن محاربه الفقر يقوم بتقليص نسبة البطالة، عن طريق تحفيز القطاعات المولدة لسوق العمل والأستثمار، ومراجعة سياسات الأقتصاد الكلي وتخصيص اموال للعاطلين عن العمل، فقد أكد البيان الوزاري لحكومة فؤاد السنيورة،تعهد الحكومة وضع سياسات إصلاحية للموارد البشرية وأعتماد توصيف وتصنيف حديث للوظائف العامة، وجذب أستثمارات كبيرة إلى لبنان بما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كثيرة ومجدية أمام اللبنانيين، وبناء أقتصاد عصري يساهم في خلق فرص عمل جديدة للشباب، ويحسن من مستويات ونوعية عيش اللبنانيين[٧٩].

اوضح وزير المالية (جهاد ازعور) في جلسة مناقشة الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥ في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٦،ان الحكومة تعمل على تحسين المؤشرات الإجتماعية، ومعالجه مستويات الفقر والبطالة، فانتقد النائب (الياس عطاالله) حديث الوزير وخطة الحكومة لمواجهة البطالة وشمال لبنان ما زال يعاني من مشاكلها وتنامي منسوب الفقر[٨٠]، واوضح النائب (نعمه الله ابي نصر) عجز الحكومة معالجة البطالة والحد من هجره اللبنانيين الى الخارج، بحثاً عن العمل، وأن ورقة الاصلاح الأقتصادي التي أدعت فيها الحكومة تنفيذها، قد سقطت بتفشي البطالة وارتفاع الضرائب[٨١]، فيما أوضح رئيس الجمهورية (ميشال سليمان) في جلسة اليمين الدستورية في ٢٥ أيار ٢٠٠٨، أن محاربة البطالة ومحاصرة الهجرة والخروج من حالة الركود، وتفعيل الدورة الأقتصادية بحاجه الى أستقرار أمني وسياسي ورعاية الدولة، من خلال جذب الأستثمارات وتشجيع عمل الأنتاج التنافسي، فضلاً عن العمل على تأمين بيئة صديقة تساعد على زيادة فرص العمل، في القطاعين العام والخاص وتقلل نسب البطالة[٨٢].

يعرف معدل البطالة بأنه النسبة المئوية للأشخاص العاطلين عن العمل، من إجمالي القوة العاملة، وبلغت نسبة البطالة عام ٢٠٠٠ في لبنان ٧,٩% غير أن هذه الأرقام ارتفعت على الأرجح، غداة أغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وحرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان، وما تلا ذلك من عدم أستقرار على الصعيدين السياسي والعسكري، وقد هبطت العمالة بصورة ملحوظة، خلال حرب تموز ٢٠٠٦،عندما تعطلت قطاعات عدة أعمال مدة شهر كامل[٨٣]، فأكد البيان الوزاري لحكومة فؤاد السنيورة الثانية أمام مجلس النواب في ٨ أب ٢٠٠٨، ان حكومته تسعى وملزمه بإخراج لبنان من حاله الركود الأقتصادي، ومواجهة الأنعكاسات المحلية للظروف الأقتصادية ومعالجه المشكلات الاجتماعية منها البطالة، التي أستشرت في لبنان وأدت إلى إزدياد الهجرة بين الشباب الى الخارج بحثاً عن العمل، فأوضح النائب (روبير غانم) أن تفاقم

الفقر وتكاثر البطالة كان بسبب الأختلافات السياسية والأزمات الأقتصادية والاجتماعية، فيما بين النائب (بدر ونوس) أن البطالة والفقر وصلت إلى الخط الأحمر، وهما البيئة المناسبة والحاضنة الطبيعية لنمو الأنحرافات الإجتماعية من جهة، وظواهر التطرف والعنف بكل أتجاهاته من جهة ثانية، وأن المناطق اللبنانية يعشعش بها الفقر والبطالة وتغيب عنها اي رعاية اجتماعية او خطط لتخفيف الأعباء الأجتماعية الضاغطة، فيما ربط النائب (مصطفى هاشم) ظهور الفتن والأستعداد الدائم لخوض الحرب، وأزدياد الأحتقان الطائفي بالبطالة والفقر والعوز والحالات الإجتماعية المتردية[٨٤].

في السياق نفسه، طالب النائبان (سمير الجسر ومحمد كباره) من حكومة فؤاد السنيورة في جلسة عقدها مجلس النواب في ٨ أب ٢٠٠٨، أن تقف الى جانب أهالي طرابلس، وأن تعلن الحرب على البطالة والفقر والحرمان، من خلال اطلاق مشاريع تنموية أقتصادية وإجتماعية كونها حاجة وطنيا وهي المدخل لعودة المدينة للوطن بعد المعارك التي خاضتها الحكومة في المدينة[٨٥] كون الفقر والاضطهاد هما مصدران أساسيان للتطرف، فيما أوضح النائب (عاصم عراجي) أن الوضع المعيشي بدء ينذر بالخطر، بسبب الفقر والبطالة التي أرهقت كاهل المواطن، واظهرت عجزه عن توفير قوت عيشه مع الغلاء الفاحش، والضرائب التقاعدية، وعدم توفير فرص العمل، فأكتفى رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بالرد أن هناك معالجات للعديد من الأزمات، التي يعاني منها لبنان، ومنها البطالة وانعكاساتها على مستوى الهجرة للخارج بحثاً عن العمل[٨٦].

تسأل النائبان (بهيج طيارة واسامة سعد) خلال مناقشة حكومة فؤاد السنيورة سياستها العامة في ١٦ كانون الاول ٢٠٠٨، عن التدابير التي أتخذتها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية[٨٧] التي مربها العالم ومنها لبنان وهل وفرت فرص عمل لاستيعاب الخارجين الى سوق العمل والعائدين إليها من الخارج، بفعل تفشي البطالة في فرص العمل في الخارج، فأوضح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة أن الحكومة اعتمدت سياسات وخطوات من اجل تفعيل الحركة الأقتصادية، وتحفيز عمليه الأستخدام والتوظيف، مما يساعد على الحفاظ على مستويات النمو، وأستيعاب اللبنانيين ممن أضطرتهم الظروف الأقتصادية في البلدان العاملين فيها بالعودة إلى لبنان وايجاد فرص عمل جديدة لهم[٨٨].

استمرت المطالبات النيابية مع أزدياد أعداد العاطلين عن العمل، وعليه طالب النائب (عماد الحوت) حكومة نجيب ميقاتي بجلسة الثقة في ٥ تموز ٢٠١١، وضع خطة عاجلة للتعامل مع نسب البطالة المتزايدة، وتفعيل المؤسسة الوطنية

للاستخدام[٨٩]، ونشر مكاتب لها في كل الأقضية اللبنانية، لتسهيل تأمين الوظائف للعاطلين عن العمل، فيما وصف النائب (خضر حبيب) الخلافات والحرب في طرابلس بين منطقتي باب التبانة وجبل محسن بالجرح التأريخي، وأن الفقر هو القاسم المشترك بين المنطقتين، والسبب الرئيسي في توريط أعداد كبيرة في نزاع لا علاقه لهم به، هو الفقر والبطالة وغياب التخطيط الحكومي، وهو من دفع أبناء المنطقتين للرضوخ لمغريات المال والسلاح، فأوضح رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن حكومته سعت على النهوض بالقطاعات الأقتصادية الأساسية، لتوفير فرص للعمل ومصادر العيش الكريم للمواطنين[٩٠]،وان الحكومة تعمل على اقامة انماء متوازي وشامل لكل المناطق وتوزيع عادل لفرص العمل[٩١].

وقع لبنان أكثر من خمسين أتفاقية تضمن الحق في العمل، غير أن غياب إطار عمل مؤسسي عصري يُعنى بشؤون سوق العمل اللبنانية، وقوانين العمل التي عفا عليها الزمن، ولم تعد تلائم الأوضاع المستجدة عرقلا تنفيذ هذه الأتفاقيات، وقد أخر ذلك الوضع أيضاً التصديق على أتفاقيات أخرى، فاقترحت وزارة العمل قانون عمل جديداً ونوقشت نسخ عدة منه، إلا أن مجلس النواب لم يقر أيا منها، ولقيت مقترحات أخرى لترقية إطار العمل التشريعي المتعلق بسوق العمل المصير ذاته، وقد فاقم الوضعُ المشكلات القائمة في سوق العمل، وخلف آثاراً أقتصادية واجتماعية سلبية تصيب على الأخص الفقراء والفئات ذات الدخل المتوسط[٩٢].

الخاتمة

أن عدم الأستقرار الأقتصادي، هو من أهم تحديات الاستقرار السياسي في لبنان، وذلك لأرتباط السياسة بالمنظومة الأقتصادية اللبنانية، التي عانت من مشاكل عده أدت الى انتشار البطالة والفقر والفساد الاداري والمالي، وما رافق ذلك من أنهيار للزراعة وتراجع الصناعة والجمود التجاري الذي رافق الأحداث الأمنية، إذ اسهمت المشاكل الأقتصادية بشكل سلبي على القضايا الإجتماعية والثقافية هي الأخرى، وأطرت المحاصصة السياسية عمل المجلس ، وعملت على تكريس الأنقسامات بدلاً من العمل على صهرها، وبدل أن يتم التوافق بين الكتل النيابية حول المشاريع العامة التي يستفيد منها الوطن والمواطنين، ولم يثبت مجلس النواب اللبناني أي دور تشريعي رقابي للقضاء على تلك المشاكل، سوى بعض المقترحات والكثير من المطالبات مع قله من المشاريع الحكومية، وأن غالبية القوانين التي صادق عليها مجلس النواب هي من مشاريع

حكومية، بقى غالبيتها ضمن الورق لم تنفذ على أرض الواقع، أظهرت ضعف المبادرة التشريعية لأعضاء المجلس في أستخدام صفتهم القانونية بأقتراح القوانين باعتباره اداة التشريع الأولى.

هوامش البحث

(١) جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥" دراسة تاريخية وثائقية"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠٠٦، ص٣٥٠.

(٢) فؤاد السنيورة: سياسي لبناني ولد في ١٩ تموز عام ١٩٤٣، سياسي لبناني ولد في مدينة صيدا من عائلة سنية، حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، شغل منصب و زير دولة للشؤون المالية من عام ١٩٩٢ الى ١٩٩٨، ووزير للمالية عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٤، ووزير الاقتصاد الوطني والتجارة بالإضافة لكونه وزيرا للمالية حتى استقالة الحكومة عام ٢٠٠٤، شغل منصب رئيس الوزراء بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، ترشح للمرة الاولى في انتخابات عام ٢٠٠٩ واستطاع ان يحقق الفوز في دائرة صيدا. الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، مؤسسة المحفوظات الوطنية، ملفات السياسيين والعسكر، ملف فؤاد السنيورة.

(٣) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثالثة ، ٢٨و٢٩و٣٠ تموز ٢٠٠٥.

(٤) منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة(Food and Agriculture Organization): من المنظمات التي تهتم برفاهية الانسان وتحسين طعامه وتحسين الوسائل المستخدمة في الزراعة، ولقد ارتبط انشاء المنظمة بأهوال الحرب العالمية الثانية، فقد عقدت مجموعة من الدول مؤتمرا في هوت سبرنجر بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٣، كان هدف المنظمة رفع مستوى معيشه شعوب العالم، عن طريق تحسين الغذاء وزيادة أنتاجه، ويدخل في ذلك كافة أنواع الغذاء الزراعي على الدراسات والتوصيات التي تقدم لمختلف الدول النامية وتشترك في تنفيذ هذه الأهداف. للمزيد من التفصيل ينظر: جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية،ط٦، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص٥٢٧.

(٥) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، المصدر السابق.

(٦) "النهار"(جريدة)، لبنان، العدد٢٢٣٨١، ٣٠ تموز ٢٠٠٥.

(٧) عملت السلطات السورية على اغلاق الحدود مع لبنان أمام حركة الشاحنات، بداعي التطورات الامنية التي تشهدها لبنان، مما أدى الى الحد من حركة البضائع وتدفقها بين البلدين. "النهار"، العدد٢٢٣٥٨، ٨ تموز ٢٠٠٥.

(٨) حسين الحاج حسن: ولد عام ١٩٦٠ في مدينة البقاع بلبنان. حاصل على شهادة البكالوريوس في الكيمياء من الجامعة اللبنانية عام ١٩٨١. اكمل الدكتوراه بفرنسا عام ١٩٨٧. انتمى الى حزب الله وكتلة الوفاء للمقاومة. انتخب نائباً عن مدينة الهرمل للأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٨. عين وزيرا للزراعة في حكومة سعد الحريري عام ٢٠٠٩ وحكومة نجيب ميقاتي عام ٢٠١١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر و رياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيره وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفيه جبل لبنان ١٨٦١- ٢٠١٨، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٩) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، المصدر السابق.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) سامي حداد: ولد في ٢٦ أب ١٩٥٠ بمدينة بيروت بلبنان، حاصل على شهادة الماجستير بالأقتصاد من الجامعة الامريكية ببيروت عام ١٩٧٧، والدكتوراه من جامعة ماديسون بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٩، عين وزيرا للأقتصاد والتجارة في حكومة فؤاد السنيورة الأولى عام ٢٠٠٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.، ص١١١.

(١٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة السادسة، ١٦ أب ٢٠٠٥.

(١٣) إستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي، منشورات وزارة الزراعة، الجمهورية اللبنانية، ٢٠٠٩، ص٣.

(١٤) جهاد ازعور: ولد في ٢ أيلول ١٩٦٦ بمدينة جبيل بلبنان، درس الحقوق والأقتصاد، حصل على شهادة الماجستير بالأقتصاد من جامعة باريس عام ١٩٨٧، والدكتوراه من معهد باريس للدراسات الباريسية، عمل مستشاراً لوزير المالية خلال الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٤، ثم عين وزيرا للمالية خلال حكومة فؤاد السنيورة الأولى في عام ٢٠٠٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٤١.

(١٥) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٦.

(١٦) نوار الساحلي: ولد في ٥ أيار ١٩٦٧ بمدينة الهرمل بلبنان، درس القانون في الجامعة ليل الثانية بفرنسا في عام ١٩٨٨، انتخب نائبا عن قضاء الهرمل للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، أنتمى الى صفوف حزب الله وبقى عضوا في كتلة الوفاء للمقاومة حتى عام ٢٠١٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيره وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفيه جبل لبنان ١٨٦١- ٢٠١٨، ط٢، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٨.ص٣٢٦.

(١٧) طلال الساحلي: ولد في ٦ نيسان ١٩٥٢ في مدينة الهرمل بلبنان، حاصل على شهادة الدكتوراه بهندسة الاتصالات من الأتحاد السوفيتي، عين وزيراً للزراعة لحكومة فؤاد السنيورة الأولى في عام ٢٠٠٥، إلا أنه قدم استقالته في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ احتجاجا على تفرد الاكثرية بالقرارات السياسية. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨، المصدر السابق، ص١٨٧.

(١٨) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة ،٣و٤ أيار ٢٠٠٦.

(١٩) اشار التقرير الى أن لبنان من المناطق شبة القاحلة. للمزيد من التفاصيل ينظر: تقرير أتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة ألتصحر، توقعات الأراضي العالمية، الفصل ١٢، الاراضي الجافة، ص٢٤٧.

(٢٠) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠و١١و١٢ أب ٢٠٠٨.

(٢١) فوزي صلوخ: ولد عام ١٩٣١، بقضاء عالية بلبنان، حصل على شهادة البكالوريوس بالعلوم السياسية من الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٥٤، مارس التدريس في بداية حياته العملية ثم التحق بالسلك الخارجي لوزارة الخارجية والمغتربين عام ١٩٦٠، عين سفيرا للبنان عام ١٩٩٠ في النمسا ثم في بلجيكيا عام ١٩٩٤، ومن ثم

وزيرا لوزارة الخارجية والمغتربين خلال حكومة فؤاد السنيورة الاولى عام ٢٠٠٥، إلا أنه أستقال في ١١ تشرين الاول ٢٠٠٦ احتجاجا على تفرد الأكثرية في القرارات المصيرية ومنها محكمة رفيق الحريري، أعيد تعينه وزير لنفس الوزارة خلال حكومة فؤاد السنيورة الثانية ٢٠٠٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨، المصدر السابق، ص ص٢٤٨-٢٤٩.

(٢٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة ،٨و٩و١٠و١١و١٢ أب ٢٠٠٨.

(٢٣) اذ اجتاحت الحرائق الأراضي الزراعية في تشرين الاول ٢٠٠٧، و قضت الحرائق على ٣,٥% من مساحة الأراضي الزراعية، وأدت إلى تدمير ما يقارب ٣٠٠٠ وحدة زراعية من البيوت البلاستيكية، وأتلاف المزروعات الشتوية فيها، فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي لحقت ببساتين الحمضيات. للمزيد من التفاصيل ينظر: ليال صقر، الكارثة البيئية التي خلّفتها حرائق ٢٠٠٧، مجلة الجيش اللبناني، العدد٢٧٣-٢٧٤، نيسان، لبنان، ٢٠٠٨.

(٢٤) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الاولى، ١٩ أذار ٢٠٠٩.

(٢٥) هدف إلى تحقيق زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة عن طريق استصلاح وتطوير تقنيات مياه الري ،ومن أجل تحقيق هذه الأهداف زود المشروع الفلاحين بالجرارات الزراعية ، وقدم قروضا لشراء بذور القمح والحمضيات وتطوير المشاريع الاروائية، فصادق مجلس النواب على المشروع بجلسته المنعقدة في ٩ نيسان١٩٦٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: م.م.ن،ل ، الدور التشريعي العاشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة الخامسة ، ٩ نيسان ١٩٦٣؛ توفيق جابر، القطاع الزراعي في لبنان تحليل وافاق ، منشورات المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٧، ص ٥١.

(٢٦) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة،٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٢٧) النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل لعام ٢٠١٠،مشروع المرصد الوطني للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة، الجمهورية اللبنانية، ٢٠١٢، ص ص١٣-١٩.

(٢٨) نجيب ميقاتي: ولد في طرابلس اللبنانية عام ١٩٥٥. تلقى تعليمة الجامعي في الجامعة الامريكية في بيروت، اكمل الدراسات العليا في المعهد الاوربي لإدارة الاعمال في فرنسا وجامعة هارفرد في الولايات المتحدة الامريكية. دخل المجال السياسي وزيرا للنقل عام ١٩٩٨، والاشغال عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ .انتخب نائبا عن طرابلس عام ٢٠٠٠و٢٠٠٥و ٢٠٠٩. اصبح رئيسا للوزراء عام ٢٠٠٥و٢٠١١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢، المصدر السابق، ص ص ٣٧٩-٣٨٢.

(٢٩) م.م.ن.ل، الدور الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الاولى، ٥و٦و٧ تموز ٢٠١١.

(٣٠) م.م.ن.ل، الدور الثاني والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، ١٧و١٨و١٩ نيسان ٢٠١٢.

(٣١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ٣و٤ أب ٢٠١١.

(٣٢) جاسم محمد خضير الجبوري، المصدر السابق، ص٣٦٣.

(٣٣) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثالثة،٢٨و٢٩و٣٠ تموز ٢٠٠٥.

(٣٤) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة السادسة في ١٦ أب ٢٠٠٥.

(٣٥) "النهار"، العدد٢٢٨٢٠، ١ تشرين الثاني٢٠٠٦.

(٣٦https://archive.alahednews.com.lb/alahed.org/archive/2004/0207/file/doc1.htm)

(٣٧)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية في ٣١ تشرين الاول و ١ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، ٩و١٠و١١و١٢ أب ٢٠٠٨.

(٤٠) "النهار"، العدد٢٣٤٣٦، ١١ أب ٢٠٠٨.

(٤١) محمد الصفدي: ولد في ٢٧ أذار ١٩٤٤ بمدينة طرابلس بلبنان، حاصل على شهادة البكالوريوس في ادارة الأعمال من الجامعة الأمريكية ببيروت، أنتخب نائباً عن محافظة الشمال الثانية للأعوام ٢٠٠٠و٢٠٠٥، مؤسس التكتل الطرابلسي النيابي عام ٢٠٠٠، عين وزيراً للأشغال العامة والنقل لحكومة فؤاد السنيورة الاولى ٢٠٠٥، ووزيراً للاقتصاد في ٢٠٠٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٤٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ٢٦ أب ٢٠٠٨.

(٤٣) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثالثة، ٨ تشرين الاول ٢٠٠٨.

(٤٤) ابراهام دده يان: ولد في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٩ ببيروت، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة، أنتخب نائب عن بيروت عام ١٩٩٦، عين وزيرا للصناعة في حكومة سعد الحريري عام ٢٠٠٩، واستقال من الحكومة في ١٣ كانون الثاني ٢٠١١ بسبب عدم بت ملف شهود الزور في مجلس الوزراء في قضية اغتيال رفيق الحريري. للمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان محسن ضاهر و رياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيره وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفيه جبل لبنان ١٨٦١- ٢٠١٨، المصدر السابق، ص٢٨٩.

(٤٥) "النهار"، العدد٢٣٨٩٩، ١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٤٦) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٤٧) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأول ، ١٥ حزيران ٢٠١٠.

(48)https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4783/manufacturing-in-crisis-how-can-the-sector-survive?lang=ar

(٤٩) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الأول، الجلسة الأولى في ٥,٦,٧ تموز ٢٠١١.

(٥٠) مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة ، معهد الإنماء العربي، بيروت ، ١٩٧٧، ص٤٧.

(٥١) كمال محمد الشاعر، تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٩١.

(٥٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثالثة، ٢٨و٢٩و٣٠ تموز ٢٠٠٥.

(٥٣) "النهار"، العدد ١٢٣٨٢، ١ أب ٢٠٠٥.

(٥٤) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الأول، الجلسة الثالثة، ٩و١٠و١١و١٢ أب ٢٠٠٨.

(٥٥) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الأول، الجلسة الاولى، ٥و٦و٧ تموز ٢٠١١.

(٥٦) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، العقد العادي الأول، الجلسة الثالثة، ٣و٤ أيار ٢٠٠٦.

(٥٧) موقع وزارة الاعلام اللبنانية، https://www.ministryinfo.gov.lb/496 ، تاريخ الدخول ٤ نيسان ٢٠٢٣.

(٥٨) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الأول، الجلسة الثالثة، ٩و١٠و١١و١٢ أب ٢٠٠٨.

(٥٩) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الاولى، ٢٦ أب ٢٠٠٨.

(٦٠) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠كانون الاول ٢٠٠٩.

(٦١) موقع وزارة الاعلام اللبنانية، https://www.ministryinfo.gov.lb/496، تاريخ الدخول ٤ نيسان ٢٠٢٣.

(٦٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الأول، الجلسة الاولى، ٥و٦و٧ تموز ٢٠١١.

(٦٣) كمال محمد الشاعر، المصدر السابق، ص١٩١.

(٦٤) وزارة السياحية اللبنانية، تقرير استراتيجية السياحة الريفية في لبنان، د.م، د.ت، ص ص٩-١٣.

(٦٥) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثالثة ،٢٨و٣٠ تموز ٢٠٠٥.

(٦٦) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الاولى، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٦.

(٦٧) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الأول، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠و١١و١٢ أب ٢٠٠٨.

(٦٨) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٦٩) نبيه بري: ولد بمدينة فريتاون عاصمة سيراليون في ٢٨ كانون الثاني١٩٣٨. دخل الى كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية وتخرج منها عام ١٩٦٣. تابع دراسته في فرنسا ونال دبلوم في الدراسات العليا ، شارك في تأسيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، انتخب في عام ١٩٨٠ رئيساً لمجلس قياده حركة امل خلفاً لأمينها العام حسين الحسيني، ثم انتخب رئيساً لحركة امل عام ١٩٨٣. مارس عمله وزيراً في الاعوام

١٩٨٤ و ١٩٨٩و ١٩٩٠ و ١٩٩٢. انتخب رئيساً لمجلس النواب للمرة الاولى عام ١٩٩٢ واعيد انتخابه في الاعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٨، وكان له دور كبير في تشكيل جميع الحكومات التي تألفت منذ وصولة الى رئاسة مجلس النواب. عرف بولائه المطلق لمبدا المقاومة والعداء لإسرائيل والعلاقة الوطيدة مع سوريا. للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر جواد كاظم الشافعي، نبيه بري ودوره السياسي في لبنان حتى عام١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٤، ص ص ٩-٢١؛ عدنان محسن ضاهر و رياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيره وتراجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء مجالس الادارة في متصرفيه جبل لبنان ١٨٦١- ٢٠١٨، ٢٠١، المصدر السابق، ص ص٨٧-٨٩.

(٧٠) فادي عبود: ولد في ٢١ أذار ١٩٥٥ في قرنة شهوان، حصل على البكالوريوس بالأقتصاد، أنتخب رئيسا لمجلس ادارة الصناعيين اللبنانين في عام ٢٠٠٢ -٢٠٠٦، عين وزيرا للسياحة في حكومة سعد الحريري عام ٢٠٠٩، واعيد تعيينه لنفس الوزارة في حكومة نجيب ميقاتي ٢٠١١. https://www.lebanese-forces.com/2011/06/13/148644 تاريخ الدخول ١٦ أب ٢٠٢٣.

(٧١) الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثالثة، ١٧ أب ٢٠١٠

(٧٢) الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى، ٣و٤ أب ٢٠١١.

(٧٣) وزارة السياحية اللبنانية، تقرير إستراتيجية السياحة الريفية في لبنان، ص ص٩-١٣.

(٧٤) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الاولى، ٥و٦و٧ تموز ٢٠١١.

(٧٥) تعرض الكثير من اللبنانيين الى حالات التسمم والوفاة جراء انتشار اغذية مسمومة. "السفير"، العدد ١١٩٥٢، ٢ أب ٢٠١١.

(٧٦) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، ١٧و١٨و١٩ نيسان ٢٠١٢.

(٧٧) جزء من أفراد المجتمع قادرين على العمل لكنهم لا يجدونه، وهي حالة معينة لا يمارس الفرد خلال مدة زمنية معينة، نشاطاً على الرغم من كونه راغباً وقادراً على العمل، وفي سن العمل وقابل في الوقت ذاته بفرصة عمل متاحة، وبالأجر السائد في سوق العمل، وهي ظاهرة أقتصادية وجدت في غالبية المجتمعات على الكرة الأرضية، من المشاكل الصعبة والمعقدة ولا تخلو أية دولة من تلك المشاكلة. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد محمد اسماعيل و محي ناصر رشيد، ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك(الأسباب و المعالجات)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، العدد ١٠٠، مج٣٢، جامعة الموصل،، ٢٠١٠، ص١.

(٧٨) فرنان اسيل سنان، واقع الأقتصاد اللبناني وتطوره، دار العمل للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٩.

(٧٩) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الثالثة، ٢٨و٣٠ تموز ٢٠٠٥.

(٨٠) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٦.

(٨١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، ٣و٤ أيار ٢٠٠٦.

(٨٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، ٢٥ أيار ٢٠٠٨.

(٨٣) كمال حمدون، عرض عام للبنان ووضع تنمية البشرية، التقرير الوطني للتنمية البشرية لبنان ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الفصل الرابع، مجلس الانماء والاعمار، ٢٠٠٩.، ص١٥٥.

(٨٤)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠و١١و١٢أب ٢٠٠٨.

(٨٥) خاض الجيش اللبناني في ٢٢ حزيران ٢٠٠٨ اثر المواجهات العسكرية بين انصار ١٤ اذار في باب التبانة وبين عناصر من العلويين في جبل محسن، انتهى بدخول الجيش اللبناني، وتوقيع ميثاق الشرف بين الطرفين وأن يتولى الجيش مهمة حفظ الامن وملاحقة العناصر المسلحة وقمع مظاهر التسلح. "النهار"، العدد٢٣٣٨٨، ٢٣ حزيران ٢٠٠٨.

(٨٦) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة ،٨و٩و١٠و١١و١٢أب ٢٠٠٨؛ "النهار"، العدد٢٣٣٨٩، ٢٤ شباط ٢٠٠٨.

(٨٧) أسفرت عملية التنامي المتسارع للاضطرابات في سوق رأس المال الدولية خلال شهري أيلول وتشرين الاول من عام ٢٠٠٨ عن طبيعة خلل قائم في عمل المنظومة وأدت إلي تزايد المخاوف من حدوث انصهار مالي علي المستوي العالمي. وبالرغم من أن جذور المشكلة نبعت لدى الدول المتقدمة، إلا أن الوضع المالي الذي أصبح هشا بصورة متزايدة كان وثيق الصلة بنمط دولي للنمو تولد مع بدايات الألفية الثانية، بدأت الازمة في الولايات المتحدة الامريكية يوم الاثنين ١٥ أيلول ٢٠٠٨ بعد انهيار اكبر المصارف فيها وهما مصرف ليمان برادرز ومؤسسة ميريل لينش ، مما سببا في اضطرابات خطيرة في سوق البورصة العالمية، ثم انتقلت منه الى الدول الاوربية والاسيوية وبقية الدول . تقرير الامم المتحدة، الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام ٢٠٠٩،ص٢؛ "السفير"، العدد١١١٠١، ١٦ أيلول ٢٠٠٨.

(٨٨) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة، ١٦و١٧و١٨ كانون الاول ٢٠٠٨.

(٨٩) أنشئت المؤسسة الوطنية للاستخدام بموجب المرسوم رقم ٨٠ الصادر بتاريخ ٢٧حزيران ١٩٧٧،وهي تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري، أنشئت خلال الحرب الأهلية في وقت كانت الدولة تتوقع أنتهاء الحرب، وتتجه لإعادة إعمار البلد وعلى عكس هذه التوقعات، لم تنتهِ الحرب بسرعة، بل دامت سنوات طويلة بعد ذلك، وبسبب التداعيات الأمنية والأوضاع السياسية والمالية المتأزمة، ومحاولة الحكومة إلغاء ودمج بعض المؤسسات، صدر المرسوم ١٥٧ أواخر عام ١٩٨٣ وتم بموجبه دمج المؤسسة الوطنية للاستخدام مع وزارة العمل، فانحصر عمل المؤسسة بتأمين وظائف لأشخاص من الحالات الصعبة، أي الذين يصعب عليهم إيجاد فرص عمل بجهد ذاتي بسبب انعدام الخبرة أو لم يلتحقوا بالمدارس. للمزيد من التفاصيل ينظر: نزار صاغية و كريم نيور، ليس بالوطنية وحده تحمى العمالة، "مجلة المفكرة القانونية"، العدد ٦١، لبنان، تموز ٢٠١٩، ص ص٣-١٠.

(٩٠) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الاولى،٢٢و٢٣ شباط ٢٠١٢.

(٩١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الاول، الجلسة الاولى، ٥و٦و٧ تموز ٢٠١١.

(٩٢) كمال حمدون، المصدر السابق، ص١٤٢.

قائمة المصادر:

١.الوثائق المنشورة

●محاضر مجلس النواب اللبناني،٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١١-٢٠١٢.

٢.الرسائل والأطاريح الجامعية

١- جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥" دراسة تاريخية وثائقية"، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠٠٦.

١-كمال محمد الشاعر، تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣.الكتب العربية

١-مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة ، معهد الإنماء العربي، بيروت ، ١٩٧٧.

٢-توفيق جابر، القطاع الزراعي في لبنان تحليل وافاق ، منشورات المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٧.

٣-جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية،ط٦، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.

٤. البحوث والدراسات

١-نزار صاغية و كريم نيور، ليس بالوطنية وحده تحمى العمالة، "مجلة المفكرة القانونية"، لبنان، العدد ٦١ تموز ٢٠١٩.

٢-كمال حمدون، عرض عام للبنان ووضع تنمية البشرية، التقرير الوطني للتنمية البشرية لبنان ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الفصل الرابع، مجلس الانماء والاعمار، ٢٠٠٩.

٣-احمد محمد اسماعيل و محي ناصر رشيد، ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك(الأسباب و المعالجات)، مجلة تنمية الرافدين ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ١٠٠، مج٣٢، ٢٠١٠.

٤-ليال صقر، الكارثة البيئية التي خلّفتها حرائق ٢٠٠٧، مجلة الجيش اللبناني، العدد٢٧٣-٢٧٤، نيسان ٢٠٠٨.

٥-فرنان اسيل سنان، واقع الاقتصاد اللبناني وتطوره، دار العمل للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٩.

٥.التقارير المنشورة

١-النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل لعام ٢٠١٠،مشروع المرصد الوطني للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة، الجمهورية اللبنانية، ٢٠١٢.

٢-وزارة السياحية اللبنانية، تقرير استراتيجية السياحة الريفية في لبنان، د.م، د.ت.

٣-تقرير الامم المتحدة، الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام ٢٠٠٩.

٦. الصحف

١-"النهار"(جريدة)، لبنان، ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢-"السفير"(جريدة)، لبنان، ٢٠٠٨.

٧.مواقع شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)

1-https://www.lebanese-forces.com/2011/06/13/148644
2-https://www.ministryinfo.gov.lb/496

3-https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4783/manufacturing-in-crisis-how-can-the-sector-survive?lang=ar
4- https://archive.alahednews.com.lb/alahed.org/archive/2004/0207/file/doc1.

List of sources:

1- Published documents:

•Minutes of the Lebanese Parliament, 2005-2006-2008-2009-2011-2012.

2. University theses and dissertations:

•Jassim Muhammad Khudair al-Jubouri, The Lebanese Parliament 1943-1975, "A Documentary Historical Study," PhD thesis, College of Arts, University of Mosul, 2006.
•Kamal Muhammad Al-Shaer, The development of the Saudi role in the Arab system during the era of King Abdullah bin Abdulaziz, unpublished master's thesis, Institute of Arab Research and Studies, League of Arab States, Cairo, 2009.

3- Arabic books:

•Masoud Daher, Lebanon's Independence, the Charter, and the Formula, Arab Development Institute, Beirut, 1977.
•Tawfiq Jaber, The agricultural sector in Lebanon, analysis and prospects, publications of the Lebanese Center for Studies, Beirut, 1997.
•Jaafar Abdel Salam, International Organizations, 6th edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, D.T.

4- Research and studies:

•Nizar Saghieh and Karim Nayor, Patriotism alone does not protect workers, "Legal Agenda Magazine", Lebanon, Issue 61, July 2019.
•Kamal Hamdoun, An overview of Lebanon and the state of human development, National Human Development Report Lebanon 2008-2009, Chapter Four, Council for Development and Reconstruction, 2009.
•Ahmed Muhammad Ismail and Mohi Nasser Rashid, the phenomenon of unemployment among graduates of the colleges of the University of Dohuk (causes and treatments), Tanmiya al-Rafidain Magazine, College of Administration and Economics, University of Mosul, Issue 100, Volume 32, 2010.
• Layal Saqr, The environmental disaster caused by the 2007 fires, Lebanese Army Magazine, Issues 273-274, April 2008.
• Fernan Aseel Sinan, The Reality of the Lebanese Economy and its Development, Dar Al-Amal Publishing, Beirut, 1979, p. 49.

5- Published reports:

•General results of the comprehensive agricultural census for the year 2010, National Observatory for Agricultural Development Project, Ministry of Agriculture, Lebanese Republic, 2012.
•The Lebanese Ministry of Tourism, Rural Tourism Strategy Report in Lebanon, D.M., D.T.
•United Nations report, the current international economic situation and expectations for 2009.

6- Newspapers:

•"An-Nahar" (newspaper), Lebanon, 2005-2006-2008-2009.
•"Al-Safir" (newspaper), Lebanon, 2008.

7-International Information Network websites (Internet):

•https://www.lebanese-forces.com/2011/06/13/148644
•https://www.ministryinfo.gov.lb/496
•https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4783/manufacturing-in-crisis-how-can-the-sector-survive?lang=ar
•https://archive.alahednews.com.lb/alahed.org/archive/2004/0207/file/doc1.